الفوائد البهية في المسائل المنطقية

هذه صحيفة فائقة وذخيرة رائقة - تحتوي على المباحث الشريفة
والمسائل اللطيفة - والنكت المنطقية والطرف الحكمية - تكشف
عن وجوه دقائق يدق عن الافهام وتومي الى حقائق يجل عن الاعلام
بسيط للطالبين ما قبضت عليه يد الاشكال - ويجود للراغبين بما ✦
شحت عليه كف الاعضال للعلوم سلم وفضلها عند المحصلين مسلم المسمى
بالفوائد البهية - في المسائل المنطقية - من تصنيفات البحر الزاخر
السحاب الماطر ذي الفكر الغائر والنظر الدائر رأس المدققين تاج
المحققين العلم العلامة والفرد الفهامة نادرة الزمان اعجوبة
الدوران - الشهير في الخافقين مولانا السيد عباس حسين المدرس
الاعلى في دار العلوم عليگڈھ صين عن الشين والرين ✦

قد طبع في المطبع [illegible] الواقع في الدهلي

سنة ١٣١٢ هـ

[illegible] منطق [illegible]

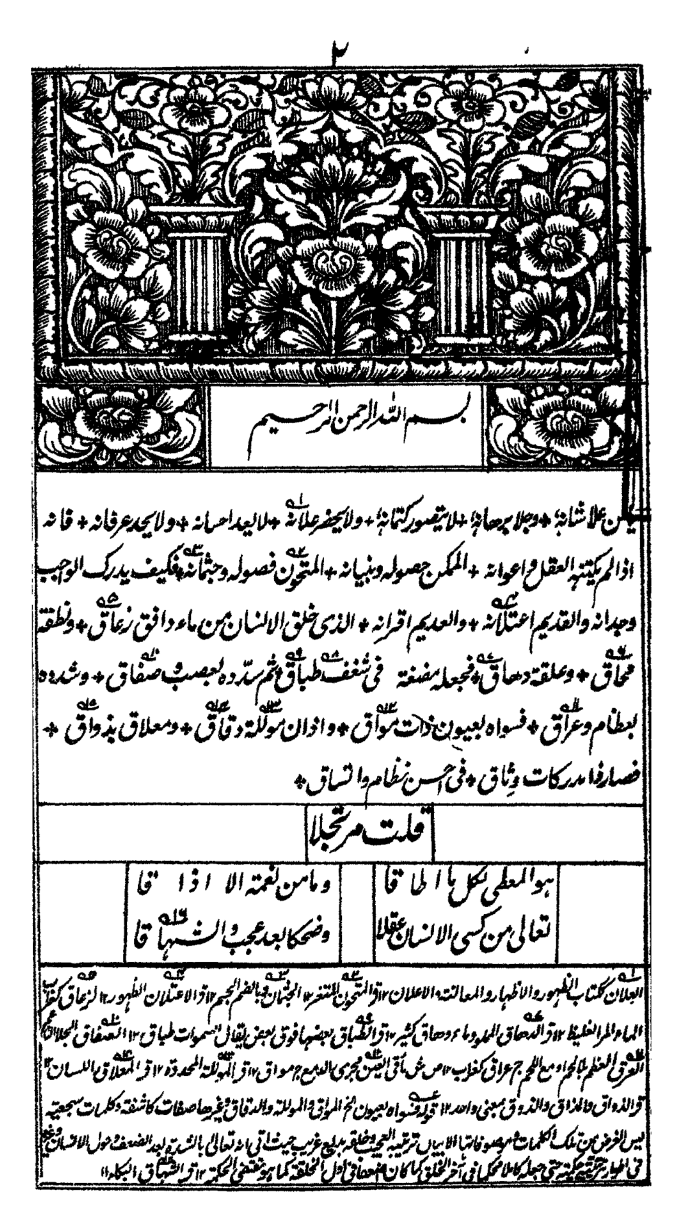
للّٰه الحمد کہ دریں ایام میمنت فرجام رسالہ شریفہ مطلوبہ در [illegible]

فرائد بہیّہ

مسائل منطقیّہ

من تصنیفات عالیجناب مستطاب مولانا [illegible] جناب مولوی [illegible] حسین صاحب پروفیسر [illegible] کالج علیگڈھ

بمطبع یوسفی دہلی طبع شد



بسم الله الرحمن الرحيم

ـمن علا شانه * وجلا برهانه * ولا يتصور كتمانه * ولا يحصر علانه * ولا يعد احسانه * ولا يحد عرفانه * فانه اذا لم يكتنهه العقل واعوانه * الممكن حصوله وبنيانه * المتحون فصوله وجثمانه * فكيف يدرك الواجب وجدانه والقديم اعتلانه * والعديم اقرانه * الذي خلق الانسان من ماء دافق زعاق * ونطفة محاق * وعلقة دحاق * فجعله مضغة في شغف طباق * ثم سدده بعصب صفاق * وشدده بعظام وعراق * فسواه بعيون ذات مواق * واذان مولة دقاق * ومعلاق بذواق * فصار فا مدركات وثاق * في احسن نظام واتساق *

قلت مرتجلا

هو المعطي لكل ما اطاقا	وما من نعمة الا اذاقا
تعالى من كسى الانسان عقلا	وضحكا بعد عجب الشهاقا

العلان ككتاب الظهور والاظهار والمعالنة والاعلان ١٢ ق المتحون المتغير ١٢ الجثمان بالضم الجسم ١٢ ق الاعتلان الظهور ١٢ الزعاق كغراب الماء المر الغليظ ١٢ ق الدحاق المدحوم ماء دحاق كثير ١٢ ق الطباق بعضها فوق بعض يقال السموات طباق ١٢ الصفاق الجلد العرق العظم بالحم او مع اللحم ج عراق كغراب ١٢ ص ش ماق العين مجرى الدمع ج مواق ١٢ ق المولة المحددة ١٢ ق المعلاق اللسان ١٢ ق الذواق والمذاق والذوق بمعنى واحد ١٢ قوله فسواه بعيون الخ المواق والمولة والدقاق وغيرها صفات كاشفة وكلمات سجعية ليس الغرض من تلك الكلمات وصوفاتها الا بيان ترتيبه العجيب وخلقه بديع غريب حيث اتى بانه تعالى بالشدة بعد الضعف حول الانسان وجعل في اطوار ترتيبه حكمته حتى جعله كاملا محكما في آخر الخلق كما كان ضعيفا في اول الخلقة كما هو مقتضى الحكمة ١٢ ق الشهاق البكاء ١٢

هو اللہ الذی برأ البرایا ۔۔۔ بلا فکر تقدمہم سباقا

افاض الخلق جوداً بل وجوداً ۔۔۔ وجود الوجد اولی انفہاقا

و یبدی ما یشاء بلا حساب ۔۔۔ و ابدی لا زاراً ولا اعتیاقا

وان الانس فی نظر صغار ۔۔۔ ولکن الدنی فیہ و فاقا

فصاغ الانس من غیر انتہاء ۔۔۔ قد احصاہم ولا نحصی الاعتباقا

بہذا الکثر بین الکل فرق ۔۔۔ وسوی خلقہ او فی خلاقا

فان الکل فی شکل غریب ۔۔۔ و وصف نادر یجلی الافتراقا

نحیض ۔ اعجف ۔ نحت ۔ شخیص ۔۔۔ نحیل ۔ بحتر ۔ عبل ۔ طراقا

طویل ۔ جعبر ۔ ضیق ۔ وسیع ۔۔۔ کمیل ۔ ناقص ۔ شد تماموقا

کحیل ۔ انجل ۔ اعشی عیونا ۔۔۔ قبیح الوجہ او فی الحسن فاقا

معیب ۔ اکسح ۔ او صح فخذا ۔۔۔ قصیر ۔ اطول ۔ رجلا وساقا

بذی ۔ مخش ۔ یوذی کلاما ۔۔۔ فصیح فیہ ۔ حلو ۔ نذاقا

فطین ۔ نغنغ ۔ جسر ۔ یراع ۔۔۔ خشاۃ ۔ قوۃ ۔ سفہا لباقا

الجود بالفتح المطر القوی ۱۲ الوجد بالضم الوجود ۱۲ الانفہاق الاتساع والتوسع والاعطاء الکثیر الوافی ۱۲ الاعتیاق التعویق یعنی لا مانع فی ایجادہ اذا اراد ۱۲ الصغار کالصغیر والدنی جمع الدنیا یعنی ان الانسان وان کان عند ظاہر الحس صغیر لکنہ قد طوی فیہ عالم کبیر و فاق فی العالم بالعقل فمع ہذا الوصف العظیم اوجدہ اللہ تعالی الی غیر النہایۃ ومع انہ غیر متناہ لکنہ کامل فی خلقہ وکل فرد منہ مغایر للآخر فی الشکل والوصف ۱۲ الاعتباق الاحاطۃ والکثر بالضم الکثرۃ والخلاق النصیب ۱۲ النحیض اللحیم ضدہ الاعجف ای المہزول والنحت بالفتح والسکون الدقیق الضامر ۱۲ الشخیص الجسیم ۱۲ العبل الضخم ای کثیر اللحم والنحیل الناحل والبحتر القصیر المحکم والطراق ککتاب الشحم والقوۃ والسمن یعنی خلق الانسان علی الکمال واوصاف فبعضہم لحیم وبعضہم مہزول وبعضہم دقیق وبعضہم جسیم وبعضہم قصیر او عبل طراقا وقوۃ ۱۲ الجعبر قصیر القامۃ الضیق ضد الوسیع ۔ الضیق خلاف الواسع ۔ والتدیق لفظۃ الغم یعنی کثیرہ ۔ المواق جمع المأق وہو مجری الدمع فی ہذا الشعر نشر علی ترتیب اللف یعنی بعضہم طویل کامل وبعضہم قصیر ناقص و البعض ضیق نوحا والآخر واسع عیونا ۱۲ الانجل الواسع عینا والاعشی من لا یبصر فی اللیل ۱۲ ۔ والاکسح الاعرج ۱۲ البذی الذی یوذی فی الکلام ای المخش والفیہ من بلغ اقصی مراتب الفصاحۃ ۱۲ النغنغ الاحمق والجسر الشجاع والیراع الجبان والخشیۃ النخاۃ بمعنی واللباق الذکاوۃ فی ہذا الشعر علی غیر ترتیب اللف ای یراع خشیۃ وجسر قوۃ و نغنغ سفاہۃ و فطین ذکاوۃ ۱۲

فلما كان فردا في صفات	ففي كلهم وصفا وراقا

والصلوة على نتيجة الرسل ✤ ومعرف السبل ✤ المقدم عليهم وجدانا ✤ والتالي قرانا ولسانا ✤ محمد الذي نسخ اديانا ✤ وكسر اوثانا ✤ والسلام على اله الذين جعل الله ودهم ايمانا ✤ وصحابه الذين اتبعوه في ساعة العسرة ودفعوا كفرا وعدوانا ✤ اما بعد فيقول المفتقر الى رب الخافقين عباس حسين ابن النحرير العلامة والبحر الفهامة السيد الحاج جعفر علي صانه الله عن شر كل غبي دغوى ان هذه سموط دررية ✤ وعقود عسجدية ✤ وفرائد ذهبية ✤ وخرائد حسينة في المسائل المنطقية ✤ وفوائدها العلية ✤ وعوائدها السمية ✤ وكلياتها الاصلية ✤ وجزئياتها الفرعية ✤ وضوابطها الوضعية ✤ وقواعدها الخفية ✤ وشحتها في وشاح التحرير ورصعتها باوضاح التقرير ونظمتها في البيان ✤ وجعلتها كابواب الكتاب وفصوله ✤ حاوية لمسائل المنطق واصوله وان كنت قصير الباع ✤ قليل المتاع مسجونا في انواع الآلام ومشجونا باقسام الاسقام كثير البلبال وفير الاشتغال لكني توكلت على الله المتعال ✤ ذي المجد والجلال وهو حسبي واليه المآل ✤ والمرجو من الناظرين الى ما اوردتها ان ينظروا بنظر الكرام فان زلت به الاقدام فليصفحوا عن الخطيات وان اجدت فليرحموا علي وليدعوا لي في الخلوات ✤

فريدة

العلم انجلاء للمدرك يميز به الشي عن غيره وتارة يشار كهابه وفيه اقوال فقيل انه نسبة بين العالم والمعلوم اي حصول الصورة وقيل هو الصورة الحاصلة وقيل انه قبول النفس تلك الصورة فهو بهذه المعاني لا يشتمل الا الحصولي الذي يكون بالصورة وعبر عنه بعضهم بالحاضر عند المدرك وقيل انه مبدا الانكشاف

الابداء الوجود ۱۲ التالي من يجيئ بعدك فان ذلك الممدوح كان متقدما على الانبياء وجودا وكان متاخرا عنهم رسالة لانه خاتم النبيين ۱۲ السمط والعقد السلك الذي ينتظم فيه الدرر ۱۲ العسجد الجوهر والذهب ۱۲ الفريدة الجوهرة النفيسة ۱۲ والخريدة الدرة العائدة المنفعة ۱۲ التوشيح والترصيع التركيب ووضع الجواهر لتقابلها الوشاح ما يزين من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما واديم يرصع بالجواهر تشده المرأة ۱۲ الوضح الحلي جمعه وضاح ۱۲ البلبال الاضطراب ۱۲ قوله وجعلتها الخ اي جعلنا الدرر والفرائد والسموط في معانيها والفوائد وما في معانيها بمقام الابواب والفصول والمباحث وغيرها ۱۲ منه قوله انجلاء انه التعريف كما يحوي جميع ما قالت المتقدمون والمتاخرون في تعريف العلم وحده ورسمه كذلك يشمل بازعم بعض الفلاسفة من ادراك الحس وغيره من ان العلم يكون بالحواس مثلا فان الانجلاء والمدرك عام شامل لكل ما يدرك وينجلي عليه شي ۱۲

فبهذين المعنيين عند زعمها شامل لجميع اقسامه من الحضوري الذي يحضر به الشي في الذهن بلا توسط صورته والحصولي قديما او حادثا ثم الحصولي المعبر بالتصور الكائن بلا حكم فتصور ساذج والا فتصديق وعبر عنه بعضهم باعتقاد النسبة بين الشيئين فهو عين الحكم وبسيط عند الحكما اما عند الامام فهو مجموع التصورات والحكم **فوائد ٢** قيل ان التصديق ليس من الادراك بل هو كيفية انجلائية بسيطة تلحقه لبعض + **ب** ذهب بعضهم الى ان الحالة الادراكية اللاحقة تنقسم اليهما **ج** قالوا ان التصور يتعلق بكل شي حتى بنقيضه +

فريدة

ثم الساذج ان حصل به صورة من غير تردد الذهن فتخييل او مع تردد الذهن بين الطرفين مع تساويهما يسمى شكا والا فالطرف المرجوح وهم والتصديق الكائن بلا احتمال نقيضه فظن لبسيط عند القدما ومركب عند الاوساط والا فجزم وهو اما ان يكون مطابقا للواقع اولا فعلى الثاني يسمى جهلا مركبا وعلى الاول اما ان يزول بمزيل اولا والاول تقليد والثاني يقين **عوائد ا** قالت القدماء ان التصور والتصديق متباينان في الحقيقة متحدان في المتعلق كما يظهر في نسبة تعلق بها الشك ثم التصديق فيكون الادراك في الشك ترددياً وفي التصديق اذعانيا والنسبة واحدة اما المتاخرون فخالفوا القدماء وهو الحق فانهم قالوا الشك يتعلق بنسبة يقال له الثبوت والتصديق يتعلق بنسبة يقال لها الوقوع او اللاوقوع وليس الكل منهما الا الادراك فهما مختلفان في المتعلق اي النسبة متحدان في الحقيقة وهو الادراك فتدبر **ب** في التباين الحقيقي بين التصور والتصديق شك مشهور وهو ان التصور يتعلق بكل شي حتى بنقيضه فاذا تصورنا التصديق فيتحدان لاتحاد العلم والمعلوم ولنا شك في اتحادهما حقيقة كما هو عند المتاخرين بل هو باطل بالبداهة لانه يكون الادراك بلا حكم عين الادراك مع الحكم ولا يتحد الشي بنقيضه +

قوله لبسيط اي الراجح فقط ومركب من الراجح والمرجوح ١٢ منه قوله يقال لها الوقوع الخ ومن ثم كان التصديق يسمى ايقاعا ١٢ قوله فتدبر فقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكونا مختلفين متعلقا وحقيقة ولا يكون الادراك حقيقة لهما بل يكون كالجنس مثلا والكائن هذا قولا مخالفا للفريقين لكنه اقرب الى التحقيق والنظر الدقيق ١٢

فريدة وليس الكل من كل منهما بديهيا والا فانت مستغنٍ ولا نظريا كذلك والا الدار او التسلسل فبعضهما نظري و بعضهما بديهي وههنا مذاهب اخرى أذهب الاشاعرة الى ان الكل منهما بديهي فقطب ذهب الجهم بن الصفوان الترمذي الى ان الكل من التصور والتصديق نظري ج ذهب الامام الى ان التصورات كلها بديهية والتصديقات بعضها بديهي والآخر نظري د قال المتقدمون من الحكماء عكس ما قال الامام اما المحققون منهم والمتكلمون فقد اذعنوا بما نقلناه **خريدة** ثم النظري ما يتوقف على النظر والفكر وهو ترتيب معلومات لتحصيل المجهول على مسلك اكثر الفحول اما عند اكثر المتاخرين فهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فهذا هو الحق الحقيق والاحسن عند التحقيق فانه على التفسير الاول لا يكون البسيط كاسبا للمجهولات الترتيب مستلزم للاجزاء وهي غير معقولة فيه ولا يكون المعرف الا المركب مع انه باطل الا ترى ان الحد الناقص يكون بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة خاصة وهما بسيطان ليس معهما ثان اما على التفسير الثاني فيكون المعرف بسيطا ومركبا فان الملاحظة شاملة لما كان تصوريا او تصديقيا مفردًا او مركبا - والبديهي خلاف النظري **فائدة** في تحصيل المجهول شك خوطب به السقراط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل واما مجهول فكيف الطلب اجاب تلميذه بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه فعاد الشاك مان الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول **فريدة** وليس كل ترتيب او ملاحظة مفيد المطلوب عنهم لما ترى اراء العقلاء متناقضة فلا بد من قانون

قوله والا الدار او التسلسل الخ فاذا كان الدور والتسلسل محالا فيكون التحصيل بطريقهما كذلك اما الاستحالة بالاول فللزوم تقدم الشيء على نفسه لان الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو محال لان توقفه عليه اما بواسطة او بوسايط والاول يسمى دورا مصرحا والثاني مضمرا الاول كتوقف ا على ب وتوقف ب على ا فلو كان ا موقوفا على ب وب على ا لكان ا موقوفا على ا لان ا اذا كان موقوفا على ب مثلا فيكون موقوفا على الموقوف عليه لب لا محالة كما لا يخفى والموقوف عليه لب هنا كذا فيكون ا متقدما على نفسه لان الموقوف عليه يكون متقدما على الموقوف وهو محال وقس عليه المضمر كتوقف ا على ب وب على ج وج على د ود على ا مثلا - اما استحالة الحصول بطريق التسلسل فهو ايضا محال لان التسلسل هو جريان السلسلة الى غير النهاية فلو كان كلها نظريا متوقفا على الآخر الى غير النهاية ليلزم استحضار امور غير متناهية وهو محال مثلا اذا ندرك زيدا فعلمه يكون ح موقوفا على علم آخر وهلم جرا فلا بد ان نحصل العلم بالموقوف عليه الموقوف عليه غير متناه فلا نقدر على تحصيله لان المتناهي لا يحيط غير المتناهي ١٢

عاصم عن الخطاء في الفكر وهو المنطق وسمه بغايته اما موضوعه فهو المعرف والحجة وعبر عنه بالمعقولات الثانية كما قالت القدماء او المعقولات مطلقا كما هو مسلك الآخر او المعلومات التصورية والتصديقية كما هو عند المتاخرين فظن بعضهم ان موضوعه الفاظ من حيث دلالتها على المعاني لزعمه ان المنطق يقال فيه الحيوان جنس والناطق فصل مثلا والعالم متغير وكل متغير حادث قياس وغيرها من المقولات فزعم ان هذه الاسماء من الجنس والفصل وغيرهما لما كانت مستعملة ومبحوثة من احوالها فتكون من موضوعه **فوائد** ا المعقولات وهي ما يوجد في الذهن اما ان تكون اولية وهي ما يحصل في الذهن من غير ان يلاحظ عروضه فيه لشي آخر واما ثانية وهي ما يعرض[ف] للشي في الذهن سواء كان الوجود الذهني شرطا لعروضه كالكلية والجزئية فانهما لا يعرضان الا للموجود الذهني لانهما من صفات المفهوم وهو ما يحصل في الذهن او لم يكن شرطا كالزوجية والفردية والشيئية[ع] تعرض الشي في الذهن سواء كان في الذهن او في الخارج ومعقولات ثالثة وهي ما يعرض للثانية اي يحصل فيه بعدها كما تقول الكلي ذاتي او عرضي فالكلية من المعقولات الثانية لما مر والذاتية والعرضية من احوالها فتكون في مرتبة ثالثة وقس عليها الرابعة **ب** موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية التي تلحق الشي بلا واسطة كالتعجب للانسان او بواسطة فاما الجزئه كالحركة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان او بامر خارج من المعروض مساوله كالضحك بالتعجب والتي تعرض بواسطة اعم او اخص من المعروض فيسمى عرضا غريبا كموضوع الطب مثلا بدن الانسان فانه يبحث فيه عن عوارضه وهو الصحة والمرض وكذا موضوع المنطق ما يبحث فيه عن احواله كالجنس والفصل والذاتي والعرضي والقياس وغيرها فان كلها من موضوعه لانه يبحث فيه عن حاله وكيفيته اي الايصال فالجنس والفصل مثلا يبحث فيه عن حالهما بانهما كيف يركبان الى ان يوصلا الى المجهول وهو النوع **ج** لما كان بعض العوارض محمولا وحالا وعرضا لبعض آخر كقولنا الجنس كلي والخاصة عرضي فلا يكون ما هو المحمول موضوعه

[ف] قوله تعرض الشي في الذهن الخ عروضا انتزاعيا ١٢ احرز ناعما من قوله[ع] كالشيئية الخ فان الشيئية لما لم تكن من صفات المفهوم ا عارضه فلم تكن خاصة له بخلاف الجزئية والكلية فانهما من صفاته فتختص بالتصافها كما لا يخفى فعرض الشيئية لكل شي عروضا انتزاعيا سواء كان الشي في الذهن او يكون في الخارج فلا يكون الوجود الذهني شرطا لعروضها بخلافهما ١٢ منه

من حيث هو مجهول لان الموضوع ما يبحث عن عوارضه لاعنه فالعوارض لاتكون موضوعات اذا بحث عن نفسها
لاعن عوارضها كالكلي ههنا فالمعقولات اذا حملت على الموضوع تسمى عوارضه ولاتكون تعد منه واذا حملت الاخرى
عليها فهي مفروغ عنها فهي تعد من الموضوع وبطل ما قيل انه المعقولات الثانية فقط فان الكلي مثلا كان
منها لكنه اذا وقع البحث فيه وبه كما مثلنا فصار حالا وعارضا فلا يعد من موضوعه وهو باطل ومن ثم قيل انه
المعلومات التصورية والتصديقية او المعقولات فانها عامة اعتبارية كانت اولية او ثانية او ثالثة لكن ما قلناه
فهو احضر **فريد** يسمى الموصل الى المجهول التصوري معرفا والى المجهول التصديقي حجة وقولا شارحا
ولما كان العلم باقسامها موقوفا على الكلي والجزئي واقسامها والقضايا وغيرهما مما ذكروه ولا العلم بمعانيها
الا بدلالة اللفظ عليها فنقدمها فنذكر الموقوف الاهم ثم الاهم **فريد** الدلالة كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بآخر ويسمى الاول دالا وموضوعا في الوضعية والثاني مدلولا وموضوعا له في الوضعية و
معنى ومنطوقا في اللفظية وقد يعبر عن المعنى بالمفهوم والمقصود والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية وكلاهما ان كانت بجعل الجاعل وتعيين الاول بازاء الثاني فوضعية والا فان كانت
الدلالة باقتضاء الطبع فطبعية كدلالة اح اح على الوجع وسرعة النبض على الحمى وان كانت باقتضاء العقل
فعقلية كلفظ ديز من وراء الجدار على اللافظ والدخان على النار * **عوائد** الاولى اختلفوا في الوضع
فقالت الاشاعرة ان الله قد وضع الالفاظ بازاء المعاني وعلمها الانبياء فتعلم منهم الامم وقال
ثلة من المتكلمين ان الواضع هو الناس وذهب ابو اسحاق ان الواضع هو الله والناس جميعا والثانية
قد ذهب ابو نصر وابو علي وتابعوهما الى ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وزعم بعض المتأخرين
انها موضوعة للصور الخارجية اما مذهب الجمهور من المهاجرين انها موضوعة لمعان مطلقا صورا
ذهنية كانت او خارجية والثالثة قيل المناسبة بين الموضوع والموضوع له ضروري كما ذهب اليه
المعتزلة وقال البعض ليس بضروري **فريد** ثم ان الدلالة الوضعية المبحوث عنها في المنطق
ثلثة لانه ان كانت بدلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فمطابقة او على جزئه فتضمن او على لازمه
فالتزام ولا بد فيه من اللزوم بين تصور اللازم والملزوم عقلا كان او عرفا ويلزمها المطابقة

ولا تيلزمان لها كما في البسيط الذي ليس له لازم **ف** قال الامام لكل ماهية لازم وهو انها مغايرة لغيرها
وعين لنفسها فيكون بين المطابقي والالتزامي ملازمة والتزام عنده **ج ب** قيل ان الالتزام متروك في العلوم
فانها لا تفيد الغرض الاصلي لكثلها **فريح** ان قصد بجزء اللفظ دلالة على جزء معناه فمركب قول ومؤلف
والا فمفرد **فائدہ** قال ابو الفتح وغيره من المنطقيين ان الافراد والتركيب صفتان للمعاني وزعم
بعضهم انهما صفتا اللفظ **فريح** والمفرد ان كان مرأة لتعرف الغير فقط فاداة عندهم وحرف عند النحاة
وان استقل معناه ولم يقترن بالزمان فاسم والا فكلمة **ب** قيل ان الكلمات الناقصة من الادوات
ب كل فعل عند العرب ليس بضروري ان يكون كلمة عند المنطقيين الا ترى ان امشي فعل عندهم لكنه
لما دل على الفعل مع الفاعل فيكون مركبا فلا يعد كلمة لان الكلمة من اقسام المفرد بخلاف يمشي لانه لا يقال
في عرف النحاة انه فعل مع الفاعل +

قوله لابد فيه من اللزوم عقلا او عرفا الخ المراد من اللزوم علاقة وامر يستصحب احد الامرين مع الآخر وهو اما عقلي ان كان ذلك الامر
عند العقل بان يلزم من تعقل احدهما تعقل الآخر كزوجية الاربعة فاذا تصورنا معنى الاربعة انتقل ذهننا الى انه زوج ومنقسم الى
متساويين وليس كذلك او عرفي بان يشتهر لزومهما واستصحابهما عرفا وعادة كاستصحاب الجود بالنسبة الى الحاتم فانا اذا سمعنا
الحاتم انتقل ذهننا الى الجود بحسب سمعنا واشتهاره بذلك لو كان ذلك عند العقل فقط لما احتجنا الى معرفة الشهرة والسماعة
بل احتجنا الى فهمنا وتصوره في ذهننا ١٢
قوله ويلزمهما المطابقة انما التضمنية فلان دلالة اللفظ الكل على جزء معناه لا يكون الا بعد دلالته على معناه وهو المعبر بالكل
وان قلت قد يوجد الجزء بدون الكل قلت نعم لكن دلالة اللفظ الذي هو الكل على جزء معناه لا يكون الا بعد كله فاذا قلنا ان
التضمنية ما دل فيه جزء اللفظ على جزء معناه فالجزء مضاف والمعنى مضاف اليه والمضاف بصفة الاضافة لا يفهم قبل المضاف
اليه فلا بد لنا ان نفهم المضاف اليه قبل المضاف ثم نضيف اليه شيئا فهناك ضروري ان يدل اللفظ على معناه ثم على جزء
قوله ان الكلمات الناقصة الخ
اختلفوا في كون الافعال الناقصة ادوات فعند البعض افعال لتصرفها واقترانها بالزمان وهو لا يوجد الا في الفعل وقال البعض انها
من الادوات لان معانيها غير مستقلة لا تتم الا بالاسم فلذا قلنا لفظة قيل والحق انها من الادوات اما عند اهل العربية
فهي افعال ناقصة وتسمى افعالا لوجودية لان مفهومها ليست الا ثبوت نسبة في زمان والاقرب الى الحق ان يستثنى
منها ليس فان في مفهومه نسبة ١٢

فرع وايضا ان اتحد معناه فان تشخص وضعا علم ويدخل فيه المضمرات واسماء الاشارات **فائدة**
ان الواضع ان لاحظ امرا كليا عند الوضع كما عند وضع الانسان لاحظنا المفهوم الكلي فاما ان يضع
اللفظ بازاء احاده او لا ففي الاول يكون الوضع عاما والموضوع له كذلك في الثاني وضع عام والموضوع له خاص
كما في المضمرات والاشارات فانا اذا وضعنا لفظ هذا مثلا فقد لاحظنا كل ما يشار اليه لكنا وضعناه لكل واحد
واحد من كل ما يشار اليه وعكس الاول وضع خاص والموضوع له كذلك الوضع خاص والموضوع له عام يكون في
عكس الثاني **فرع** ثم المفرد ان لم يتشخص معناه بعد اتحاده فان تساوى وجوده في كثيرين فمتواطؤ
ومشترك معنوي في الكثيرين افراده وان تفاوت بالاولية والاولوية والشدة والزيادة فمشكك والتشكيك
في الماهيات عند المشائين لان نسبتها الى افرادها سواسية ولا تفاوت فيها اما الاشراقيون فقالوا بجواز
التشكيك فيها ثم ان كثر معناه فان وضع لكل ابتداء فمشترك والا فان اشتهر في ما وضع له ثانيا فمنقول شرعي
او عرفي خاص او عام والاعتبار للناقل[1] والا فاستعمال اللفظ في الموضوع له حقيقة وفي غيره لعلاقة مجاز وبدونها
مرتجل قيل ان المرتجل من المشترك لانه وضع لمعان باوضاع[2] متعددة وقيل من المنقول لان النقل لم يوجد فيه
ثم ان كانت علاقة التشبيه اي المشاركة في امر فاستعارة والا فمجاز مرسل — وههنا **فوائد عليه**
الاولى اختلفوا في الاشتراك فقال البعض انه لا يمكن مطلقا وسلك البعض الى انه لا يمكن في الاثبات
اما في النفي فيقع وقال الآخر بامكانه ولكن لا يقع في الضدين عنده وفصل الآخر بانه لا يكون في الواحد
ويكون في التثنية والجمع ثم القائلون بوقوعه فبعضهم يقول انه بطريق الحقيقة وقال الآخر على سبيل المجاز
والحق انه واقع حقيقة في الكل حتى بين الضدين كالقرء **والثانية** قال سيبويه الاعلام كلها منقولات
اما عند الجمهور فبعضها منقولات وبعضها مرتجل **والثالثة** قد حصروا العلاقة في خمسة وعشرين نوعا

---

[1] قوله والاعتبار للناقل فالناقل ان كان شارعا فشرعي كالصلوة فانها موضوعة للدعاء ثم وضع الشارع للافعال المخصوصة وان كان
الناقل عرفا عاما فعرفي عام كالدابة فانها في الاصل كانت لما يدب على الارض ثم نقله العرف العام لذوات القوائم الاربع وان كان الناقل عرفا خاصا
فعرفي خاص كالنحاة فانهم وضعوا الاسم والفعل والحرف لمعاني المشهورة بينهم وكانت في الاصل للوسم والعمل والطرف مثلا ١٢ [2] قوله باوضاع متعددة
فالمعنى الثاني الذي من غير علاقة يكون موضوعا له عند هذا القائل ١٢ قوله الاعلام كلها الخ بان كانت في الاصل موضوعات للمعاني ثم نقلت للاعلام
والظاهر ان حكم الكثري ١٢ منه

المشابهة والسببية والمسببية والمضادة والكلية والجزئية والمجاورة والزيادة وحذف المضاف خاصة وحذف المضاف اليه والحذف مطلقا واللازمية والملزومية والتقييد والاطلاق والعموم والخصوص والحالية والمحلية والآلية والبدلية والنكارة والمعرفة والاول اليه والكون عليه وادرج البعض بعضها في بعض فقيل انها اثنا عشر نوعا الثمانية الاول والنقصان والاستعداد والتعلق والمشاكلة وقيل اربعة المشابهة والاول اليه والكون عليه والمجاورة وقيل خمسة بزيادة المشاكلة **الرابعة** علامة الحقيقة التبادر وللمجاز استعمال اللفظ بالقرينة والاطلاق على المستحيل **الخامسة** اذا كان للفظ معنى آخر غير المستعمل فيه ويكون التردد في كونه حقيقيا او غيره فقال بعضهم ان المجاز والنقل اولى من المشترك اذا دار اللفظ بين معنى المجاز مع المنقول فالمجاز اولى من

قوله السببية والمسببية الخ بان يطلق السبب على المسبب نحو امطرت السماء نباتا مقام امطرت غيثا او يطلق المسبب على السبب كاطلاق الخمر على العنب والمضادة بان يطلق احد الضدين على الآخر كالجزاء او المختص بمقابلة الاحسان على العقاب بجزئية والكلية بان يطلق الكل مقام الجزء كالاصابع على الانامل والجزئية كاطلاق الرقبة على الانسان والمجاورة بان يطلق احد المتجاورين على الآخر كالميزاب مقام الماء والزيادة بان يزاد على الاصل لفظا آخر نحو ليس كمثله مقام ليس مثله والحذف بان يحذف عن الاصل لفظا ما فاعلا كان او مفعولا وغيرهما نحو نعم في جواب هل جاء زيد مقام نعم جاء زيد ويبين الله ان تضلوا اي لئلا تضلوا وحذف المضاف خاصة نحو واسأل القرية بحذف الاهل وحذف المضاف اليه خاصة نحو ابي مقام ابي في جواب من جاء من اقربائك واللازمية والملزومية فالاول كالنطق الملزوم على الدلالة اللازمة نحو الحال ناطقة اي دالة والثانية كشد الازار على الاعتزال عن النساء والتقييد بان يطلق المطلق على المقيد كاليوم ليوم القيمة والاطلاق بان يطلق المقيد على المطلق كالمشفر الذي هو شفة الابل للشفة المطلقة والعموم بان يسمى العام باسم الخاص نحو قوله ندع ابناءنا وابناءكم فان الابناء عام والمراد بالحسنين او الحيوان يطلق على الانسان ويراد به والخصوص بخلاف العموم كاطلاق الرومي ويراد به الابيض والحالية بان يطلق المحل على الحال كما في قوله فليدع نادية اي اهل نادية والمحلية بان يسمى الحال باسم المحل كاطلاق رحمة الله على محمد فان الرحمة حال هو محله والآلية كما يطلق اسم الآلة على ذي الآلة كاللسان على الذكر والبدلية بان يطلق احد البدلين على الآخر كالدم للدية والنكارة بان يطلق اسم الشيء المعرف على احد منكر كالحاتم على السخي والمعرف خلافه كما يقال رحمة الله لمحمد والسخي للحاتم والاول اليه بان يسمى الشيء باعتبار ما يؤول اليه كما يطلق الخمر مقام العنب نحو اني اعصر خمرا مقام عنبا والكون عليه بان يسمى الشيء باعتبار ما كان نحو وآتوا اليتامى اموالهم فانه لا يتيم بعد البلوغ عند اتيان الاموال ١٢ منه

قوله ان المجاز والنقل اولى الخ من المشترك بان يجعل ذلك المعنى مجازيا او منقولا ١٢

النقل لانہ اکثر وقوعا منہا السادسۃ المجاز بالذات یکون فی المبادی وبتبعیتہا فی الافعال وغیرہ من المشتقات والادوات کما یقال نطقت الحال والحال ناطقۃ فالاول فی النطق وبواسطتہ فیہما وقیل انہ یقع فی الحرف ایضا بالذات فریدۃ وان تکثر اللفظ واتحد المعنی فمرادف فا انکرہ القوم لخلوہ عن الفائدۃ والواحد کاف فی الافہام ب لا یجب قیام کل مرادف مقام الآخر والکان من لغۃ واحدۃ الا تری انہ یقال صلی علیہ ولا یقال دعا علیہ ج ہل یکون بین اللفظ المفرد والمرکب ترادف فاختلف فیہ والحق انہ موجود کالانسان والحیوان الناطق فریدۃ والمرکب ان صح السکوت علیہ فتام والا فناقص وتقییدی ان کان الجزء الثانی قیدا للاول والا فغیرہ والتقییدی ان صار کالکلمۃ الواحدۃ فامتزاجی والا فغیرہ والتام اما خبر وقضیۃ وہو کلام محصل یصدق او یکذب او ما احتملہما بالنظر الی مفہومہ او انشاء فائدۃ المشہور فی تعریف الخبر انہ قول یحتمل الصدق والکذب وقیل انہ ما یقصد بہ الحکایۃ عن امر فلا یخفی انہ لا ینحل من تلک التعریفات عقد کلامی ہذا کاذب فالحق ما قلناہ لانہ لا یکون خبرا ولا انشاء ابناء علیہ فانہما قسمان من کلام محصل وہو لیس کذلک او ہو خبر بالنظر الی مفہومہ اما من حیث القیود الخارجیۃ فہو انشاء فلا حاجۃ الی التاویلات المذکورات فی المبسوطات فریدۃ ثم الانشاء ان دل علی طلب الفعل مع علو الطالب فامر ومع خضوع فسؤال ودعاء او مع التساوی فالتماس والکان مطلوبہ فہما فاستفہام او ترک الفعل فنہی او اقبال احد فنداء والم یدل علی طلب الفعل بل دل علی الاعلام عما فی ضمیر المتکلم فتنبیہ فالکان

قولہ لا ینحل من تلک التعریفات الخ اما بالنظر الی التعریف المشہور فہذا العقد لا یحتمل شیئا منہما بل ہو صادق غیر محتمل للصدق بالنظر الی اعتراف المتکلم بکذب کلام غیر التام فہو صادق فی ذلک اما الی النظر الی الکلام فہو کاذب لان المحمول فیہ کاذب ۔ اما عدم انحلالہ بالنظر الی قول صاحب القیل فلان المحکی عنہ یکون متقدما علی الحکایۃ وہہنا خلافہ لانہ تیم الی لفظ کاذب فہو بتمامہ اما محکی عنہ او حکایۃ فالکان الاول فلیس بعدہ حکایۃ والکان الثانی فلیس قبلہ محکی عنہ فالعقلت ان المشار الیہ بلفظ ہذا فی کلامی ہذا کاذب حکایۃ فالتقدم ثابت قلت ان المشار الیہ الذی ہو محکی عنہ اما لفظ کلامی او لفظ کاذب او ہما معا والاولان باطلان بداہۃ لعدم مفہومہا والا سبیل الی الثالث فانہ مرتبۃ المحکی عنہ ولیس حکایۃ بعدہ ۱۲ منہ

اظہار محبتہ الشی مطلقا فہو تمنی او الممکن فقط فہو ترجی - ثم المفہوم بحسب نفسہ ان منع الشرکۃ فی غیرہ
فجزئی والا فکلی وقد یقال الجزئی للمندرج تحت الکلی **فوائد و عوائد ا** قد علمت مما قلنا ان
محسوس الطفل وضعیف البصر والصورۃ الخیالیۃ من البیضۃ المعینۃ لیست بکلیات بوجہین الاول
ان مایحسہ الطفل فی اول زمان الولادۃ لیصدق علی کثیرین عندہ لکنہ فی نفسہ مانع منہ وکذا غیرہ
من المذکورات والثانی ان المفہوم مایحصل فی العقل والمذکورات غیر حاصلۃ فیہ ولہذا لم یحصل
التمایز عندہم لحصولہا فی الحس المشترک **ب** قد اشتہر بین السابقین ان الکلیۃ والجزئیۃ صفتان
للعلم وقال اللاحقون تتصف بہا المعلوم **ج** قالوا ان الجزئی لایکون کاسبا لغیرہ ولا مکتسبا منہ
د فی تعریف المشہور للجزئی اشکان الاول ان الصورۃ الحاصلۃ من البیضۃ المعینۃ والشبح
المرئی من بعید ومحسوس الطفل فی مبدء الولادۃ جزئیات مع انہا غیر ممتنع صدقہا علی کثیرین والثانی
ان الصور الحاصلۃ من زید فی اذہان طائفۃ یصدق علیہا صورتہ الواحدۃ فتکون کلیۃ وشک
فی الکلی بانہ موجود فیکون متشخصا ام لا وعلی الاول لایصدق علی کثیرین لتشخصہ وعلی الثانی
لایکون موجودا لان الشی مالم یتشخص لم یوجد ~~فان لم یوجد~~ لم یکن جزءا الماہیۃ والحال انہ یکون
جزءا کما سیجئ - **فریج** والکلی اما ممتنع افرادہ کشریک الباری او امکنت ولم توجد کالعنقاء
او وجد الواحد مع امکان الآخر کالشمس او امتناعہ کالواجب او وجد الکثیر مع التناہی کالسبعۃ
السیارۃ او عدمہ کالنفوس عند الحکماء ثم الکلیان ان تصادقا کلیا فمتساویان والا فان کان
التفارق کلیا فمتباینان والا کان جزئیا فہو اما من الجانبین فاعم واخص من وجہ او من
جانب واحد فقط فاخص و اعم مطلقا ونقیض المتساویین متساویان ونقیض الاعم والاخص مطلقا

لم یوجد لم فانہ لم یوجد

ــــ۵

قولہ المفہوم بحسب نفسہ الخ ای لا باعتبار امر خارج عنہ من فہم خاص او حس خاص مثلا فالصورۃ المخصوصۃ من البیضۃ المعینۃ
مشتبہۃ لغیرہا من البیض لکن بحسب نفسہا لا تصدق علی غیرہا والا لا تکون متعینۃ وقد فرضناہا متعینۃ علی ان المراد من الشرکۃ
شرکۃ مخصوصۃ ای الجمعی لکون اللام للعہد فالشرکۃ الجمعی لیست فی صورۃ البیضۃ وغیرہا من الجزئیات فانہا لا تصدق علی
غیرہا اجتماعا بل تصدق علی سبیل البدلیۃ ۱۲ منہ

بعکسہا اما بین نقیضی الاخص و الاعم من وجہ فتباین جزئی کما یکون بین نقیضی المتبائنین **فائدہ** قیل فی تساوی نقیضی المتساویین شک بنقایض المفہومات الشاملۃ السلبیۃ کلاشریک الباری و لا اجتماع النقیضین فنقیضہما مساواۃ مع انہ لا یصدق شریک الباری باجتماع النقیضین و ایرادان علی نقیضی الاعم و الاخص مطلقا الاوّل ان لا اجتماع النقیضین اعم من الانسان مع ان بین نقیضیہما تبائنا و الثانی ان الممکن العام اعم من الممکن الخاص فکل لا ممکن عام لا ممکن خاص و کل لا ممکن خاص اما واجب او ممتنع و کلاہما ممکن عام (فیصح ان یقال مقامہ کل لا ممکن خاص ممکن عام) فینتج کل لا ممکن عام ممکن عام و الممکن العام کان عاما من اللاممکن الخاص کذالک یکون اللاممکن العام ہف

فریدۃ الکلی اما ان یکون جزءًا لماہیۃ الافراد فذاتی او عینہا فنوع حقیقی او خارجہا فعرض و عرضی قال بعضہم ان الذاتی ما لا یفہم الماہیۃ قبلہ او ما ثبت لہا بلا علیۃ و قیل انہ یطلق علی الداخل ثم الذاتی ان کان جزءًا مشترکا بین مختلفی الحقیقۃ فجنس او ممیزا ففصل و المرکب منہما نوع حقیقی بالمعنی الاخص من الاول و الخارج ان کان مختصا بالحقیقۃ الواحدۃ فخاصۃ و الا کالجنس فعرض عام و کل منہما ان امتنع فراقہ عن المعروض فلازم لہ او لوجودہ و الا فمفارق دائم او زائل اما بسرعۃ او ببطوء و اللازم بیّن ان لزم تصورہ من تصور الملزوم او یکفی تصورہما فی الاذعان باللزوم بینہما و الا فغیر بین و ہہنا شک ہو ان اللزوم بین اللازم و الملزوم لازم او لا علی الثانی یجوز انفکاکہ فعند انفکاکہ لا یبقی اللازم لازما و علی الاول فنقول ان بین ہذا اللازم و الملزوم لزوم ثم ہذا اللزوم اما لازم او لا فیتسلسل و فی تلک الکلیات سموط و عقود السمط الاول فی الجنس و فیہ درر الدرۃ الاولی

قولہ بنقایض المفہومات الشاملۃ الخ فکل ما ہو فی الواقع یصدق علیہ لا اجتماع النقیضین فیصدق علیہ لاشریک الباری مثلا فان قلت ان لاشریک الباری یصدق علی اجتماع النقیضین و لا اجتماع النقیضین علی شریک الباری فاین التساوی فقلت ان شریک الباری و اجتماع النقیضین لا وجود لہما حتی یصدقا علیہا و فی صدق الموجبۃ وجود الموضوع ضروری - قولہ فتساویا ای کالانسان و الناطق و التباین کالحجر و الفرس و الاعم و الاخص من وجہ کالحیوان و الابیض فانہما متبائنان جزئیا لان الحیوان غیر موجود فی الجماد الابیض و الحیوان موجود فی الفیل الحبشی فیجتمعان فی البط الابیض و الاعم و الاخص مطلقا کالحیوان و الانسان فالحیوان عام موجود فی الفرس و الانسان لیس موجود فیہ و کلما یجد فیہ الانسان یجد الحیوان فیہ و حمل علی ان الاصول مثلہ النقایض باتیان حرف السلب فی الاصول ١٢

اشتهر في تعريف الجنس انه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واعلم ان ما هو سوال عن الماهية مختصة لشيء او مشتركة كما سيجيء فاذا سئل عن امر او امور متفقة الحقيقة فيجاب بالنوع والحد التام واذا سئل عن امرين او امور مختلفة الحقيقة فيجاب بالجنس فان كان الجنس جوابا عن الماهية وعما يشاركها في ذلك الجنس فقريب والا فبعيد كالحيوان والجسم النامي فالاول يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركيها في الحيوانية وعن كلها بخلاف الثاني فانه يقع جوابا عن بعض ما يشارك في النمو دون عن كل ما يشارك فيه الا ترى ان الانسان والفرس والشجر مشاركة فيه لكن اذا سئل بالانسان والفرس والشجر ما هم فيجاب به واذا سئل عن الاولين فلا يجاب به مع انهما شريكان فيه ثم ان تسمية الاجناس بحسب التصاعد من الخاص الى العام فيسمى اخصها سافلا والعالي والاعم جنس الاجناس وما بين العالي والسافل اجناس متوسطات **الدرة الثانية** الاجناس العالية عشرة وليس في العالم شيء خارجا عنها ويقال لتلك الاجناس العالية مقولات عشرة احدها الجوهر الذي يقوم بالذات والتسعة للعرض القائم بالغير وهي الكم والكيف والاين والاضافة والملك والفعل والانفعال والمتى والوضع **الدرة الثالثة** اشتهر بينهم ان لا يكون للماهية الواحدة جنسان قريبان في مرتبة واحدة من القرب ولا يكونان لها بعيدين كذلك فان للانسان مثلا جنس قريب هو الحيوان وليس له قريب آخر يجري مجرى الحيوان وله جنس بعيد كالنامي وليس في تلك المرتبة بعيد آخر يفيد فائدته بل بعده وهي مرتبة اخرى كالجسم مطلقا وذلك في المبسوطات **الدرة الرابعة** قال الشيخ وغيره من المحققين ان الجنس والنوع متحدان في الوجود الذهني والخارجي وقال البعض انهما موجودان في الواقع بوجودين لكن الفصل اذا انضم الى الجنس فحصل النوع منهما فيتحد الكل حينئذ في الوجود وقيل الموجودات انواع البسائط والاجناس والفصول منتزعة عنها ولا وجود لها الا بمنشاء الانتزاع فهما متحدان بالمنشاء والحق هو الاول لان المراد من وجوديه الذهني والخارجي الوجود التحصلي الذي يكون بانضمام الفصل فاذا انضما فحصل النوع والوجود التحصلي معا والا فلا ريب[1] ان الابهام مقدم على التحصل فللجنس وجود ابهامي وللنوع تحصلي

[1] قوله والا فلا ريب اي ان لم يكن المراد من وجودين تحصليا فلكل منهما وجود على حدة في نفس الامر للجنس ابهامي وللنوع تحصلي اما اذا كان المراد منه تحصليا فهو للنوع وفي الجنس والفصل واحد الذي يكون من الاجتماع وبعد الاجتماع لا يفترق احد من الآخر في الوجود وهو الوجود التحصلي ١٢

الدرة الخامسة ان الكلي عام من الجنس وخاص منه باعتبارين اما عمومه فلصدقه على الجنس وغيره من الكليات فكانه جنس للكليات الخمسة وهي مختلفة الحقايق وما صدق على مختلفة الحقائق فهو جنس فيكون اعم منها للجنس وغيرها اما خصوصيته فلان الجنس[ف] له افراد كالحيوان والجسم والكلي وغيرها لما صدق عليها التعريف والفرد خاص من محالة الفرد فلا اشتباه انه يلزم اجتماع العموم والخصوص لانه باعتباري الذات والعرض **الدرة السادسة** ان الحكماء قد عبروا عن الاجزاء الخارجية بالمادة والصورة واذا حصلتا في الذهن فسموهما بالجنس والفصل فظهر لك ان الاجزاء الخارجية والذهنية متغائرة بالاعتبار وان التركيب الخارجي يستلزم للتركيب الذهني ومن ثم قيل ان الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة كالنمو مادة غير محمول على الانسان مثلاً وبشرط الزيادة كالنمو نوع والماخوذ لابشرط شيء جنس محمول على المركب والماخوذ بشرط لاشيء ـ وان شئت فرضت تلك المراتب في كل ماهية **السمط الثاني** في الفصل وفيه فرائد الاولى قد عرفت في التعريف انه يميز الشيء عما عداه ويكون مقولاً في جواب اي شيء هو في جوهره فان ميز الشيء عما يشارك في الجنس القريب فقريب والا فبعيد الثانية ان الفصل يكون مقوما وجزءاً للنوع ومقسما للجنس وكل ما هو جزء للنوع الفوقاني جزء للتحتاني الى نوع الانواع وعكسه ليس بضروري وكل مقسم للنوع التحتاني مقسم لما فوقه الى الجنس العالي من غير عكس الثالثة ان الفصل علة لرفع ابهام الجنس عند الحكما ومن ثم قيل فصل

قوله[ف] فلان الجنس له افراد الخ اي الجنس الذي معناه انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق له افراد يصدق على كل واحد منها الكلي المعنى للجنس كما هو داب الافراد ومثال الافراد كالجسم والحيوان والكلي فان كل واحد منها يصدق عليه معنى الجنس فانه يصدق كل على كثيرين مختلفين بالحقايق الا ترى الى الجسم بانه يصدق على النباتات والجمادات وكذا الكلي والحيوان فان الكلي يصدق على الخاصة وغيرها من الكليات الخمسة المختلفة في الحقائق كغيره من الماهيات على افرادها فالفرد خاص محالة فرد فاجتمع الخصوص والعموم لكنه باعتباري الذات والعرض اي كلية الجنس باعتبار الذات اي الكلية داخلة في ذات الجنس كما يقال في التعريف وبيان حقيقته انه كلي مقول الخ وجنسية الكلي باعتبار العرض لان مفهوم الجنس ليس عينا للكلي ولا جزءاً منه كما لا يخفى من تعريف الكلي فيكون الجنس عارضا له ١٢ منه

قوله[ق] ان الاجزاء الخ لان الجنس والمادة والفصل والصورة متحدان عندهم حقيقة فاذا كان للماهية اجزاء خارجية فتكون هي مادة وصورة وتكون له اجزاء ذهنية اي تعبر منها بالجنس والفصل فانهما عينها ولنفسهما كما ثبت عندهم ودلائله في المبسوطات ١٢

الجنس لايكون جنساله بحيث يكون ذلك الجنس فصلاله ومال البعض الى جوازه كالناطق فهو فصل الحيوان وجنس له باعتبار انه مشترك بين الملك والانسان فالحيوان فصل له يميز بينهما بالنمو وغيره **الرابعة** لايكون لشيئ واحد فصلان فى مرتبة واحدة كما تفهمت من عدم الجنسين له فى الدرة الثالثة **الخامسة** ان الفصل الواحد لاينضم الا الى جنس واحد فى مرتبة واحدة والا لزم للنوع جنسان وهو باطل كما سبق **السادسة** فصول الجواهر جواهر عند المشائين اما عند الاشراقيين فيجوزون كون الاعراض فصولا لها كالسرير فانه مركب من قطعات الخشب والهيئة الوحدانية المميزة عما عداه لكنه جوهر والهيئة عرض **السابعة** ما لاجنس له كالوجود لا فصل له **الثامنة** قيل لا وجود للفصل لانه اما ان يكون عاما او خاصا فالاول محال لان ما به التمائيز لايكون عاما ومشتركا وهو مميز فلا يكون كذلك والكان الثانى فيكون مركبا من العام ومن شيئ يميزه عمن يشاركه فيه وهو الفصل فيتحقق له فصل آخر ثم يجرى الكلام فى هذا الفصل فيتسلسل **العقد الثالث فى النوع وفيه مرجان ا** اشتهر انه مقول على متفقى الحقيقة فى جواب ما هو **ب** قد يطلق النوع على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس والاول حقيقى والثانى اضافى وبينهما عموم[٢٠] من وجه وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا **ج** كل كلى من الخمس بالنسبة الى حصصه (الحاصلة بالاضافة الى ما تحته) **د** مراتب الانواع متناكة فاعم الكل عال واخص الكل سافل ونوع الانواع ـ والاخص من البعض المتوسط ـ المباين للكل مفرد **السمط الرابع فى الخاصة والعرض العام وفيه جمان ا** الخاصة خارج مقول على متفقة الحقائق والعرض العام خارج محمول على مختلفة الحقائق و الخاصة بمعنى ما يختص بشيئ تسمى خاصة اضافية[ـه] **ب** ان العرض

قوله غير مبنى وانه ايضا ... ان العام اخر لان الخاص يكون فرده داخلا تحت العام والعام يكون مقوما له وداخلا فى ماهيته كالحيوان فيكون له ما به يشاركه ويه يقع عمومه وهو المعبر بالفصل فاذا كان الفصل خاصا فلا بد ان يتركب من عام وفصل ١٢

قوله بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى الانسان ووجود الثانى بدون الاول فى الحيوان ووجود الاول بدون الثانى فى الصورة الجسمية الكلية على طريق المشائين فانها نوع حقيقى بالنظر الى افرادها وليست باضافى لعدم دخولها تحت الجنس ١٢ قوله تسمى خاصة اضافية الخ كما قال شارح المطالع فان الشيئ اذا اعتبر ما اختص به عن غيره فهو يميزه عنه فيكون مختصا ولا يكون فى غيره فيكون اضافيا ١٢

غير العرضي عند الجمهور لانه الخارج المحمول بنفسه والعرض خلافه على ان العرض بسيط والعرضي مركب
من العرض وشي آخر اما عند من قال انه المقول المحمول الخ كما عرفت في التعريف فلا فرق بينهما ثم
انهما غير المحل عندهم لكن الفاضل الدواني قال بانهما متغايران بالاعتبار فطبعية العرض لابشرط
شي عرضي عنده وبشرط شي محل وبشرط لاشي عرض مقابل للجوهر ولهذا[سلو] اصح الماء ذراع والنسوة
اربع ولا يخفي وهنه **ج** قال الشيخ ان وجود الاعراض عين وجودها لمحالها **د** قيل ان الدائم قسم
من اللازم والحق ان اللازم لايكون الا الدائم بقي الى بقاء المعروض والمفارق لايكون الا الزائل
بسرعة كان اوببطوء **ه** لوازم الماهية تستند الى نفسها مع قطع النظر عن وجودها وذهب البعض
ان للوجود دخلا فيها فتستند اليها اذا صارت موجودة والحق ان له دخلا في بعضها لان لوازمها
ثلثة اقسام لبعضها متقدم على وجودها كالامكان ولبعضها مع وجودها كالتشخص والمكانية
ولبعضها متاخر عنه كالعلم واللون مثلا **فوائد** مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروض ذلك
المفهوم كليا طبعيا والمجموع كليا عقليا **فوائد** **ا** قد حصرت تلك الاعتبارات في الكليات
الخمسة فكلها على ثلثة اقسام **ب** والطبعي له اعتبارات ثلثة فهو بشرط لاشي يسمى مجردة وبشرط شي
مخلوطة ولابشرط شي مطلقة ومن حيث هي هي مرسلة ومهملة **ج** يصدق على الماهية عند الاطلاق
انها ليست بموجودة ولا معدومة فيجوز ارتفاع النقيضين ههنا **د** كل كلي في مرتبة لابشرط شي
يسمى حقيقة وماهية وطبعية لما تحتها ومن ثم قيل الحقيقة ما به الشي هو هو فاذا قيدت او اضيفت الى ما تحتها
بحيث يكون المضاف اليه خارجا والاضافة داخلة فهي حصة فالكلي[سك] مع التقييد حصة وفرد اعتباري ومع القيد[سك]

سلو قوله ولهذا اصح الماء ذراع الخ بان الذراع هو الكم والمقدار المخصوص فلو لم يكن الاتحاد بين المحل والعرض حقيقة لم يصح
الحمل المتواطي ههناك على المحل اي الماء مثلا وكذلك الاربع واعلم ان ما قال هذا الفاضل فهو باطل لان المضاف في الاول
محذوف اي الماء ذو ذراع وفي الثاني لايلزم منه الاتحاد حقيقة لجواز الاتحاد بالعرض في الحمل الشائع ولجواز ان يكون اصله
النسوة عددها اربع ۱۲ قوله فالكلي مع التقييد الخ اي الكلي مع الاضافة حصة ۱۲ قوله مع القيد الخ والتقييد اعم سواء
كان توصيفيا او اضافيا بان كان القيد صفة كحيوان ناطق او كان مضافا اليه كوجود زيد ۱۲

والتقييد كليها فرد حقيقي وربما يقال له الشخص سيما في ذوي العقول هـ المنطقي والعقلي لا يكونان في الخارج اما الطبعي باعتباري الخلط والاطلاق فاختلف فيه فقال الشيخ ومن تبعه ان وجوده عين وجود افراده في الخارج اما في الذهن فلا وقال شرذمة من المتفلسفين ان الموجود في الخارج صورة شخصية بسيطة والكليات منتزعة عنها وقال بعضهم ان الطبعي موجود محسوس في الخارج بعين وجود افراده اما تعينها فلا وجود له وقيل بعكسه اي التعين موجود والطبعي غير موجود فيه اما الطبعي المجرد فلم يذهب الى وجوده احد الا افلاطون فلذا سميت الماهيات المجردة الموجودة في الخارج مثلا افلاطونية ثم المجردة هل لها وجود في الذهن فقيل نعم وقيل لا وهو الحق والا فلا تكون مجردة اذ انضم اليه الوجود الذهني **فريك** واذا تنبهت على الموقوف عليه المعرف فاعلم ان ما يعلم به الشيء ويميزه عن غيره معرف وربما يقال له التعريف فان حصل به مجهول فحقيقي وان اختص به مخزون فتنبيه والحقيقي اما اسمي او لفظي وهو ما يحصل فيه معنى اللفظ ومفهومه مع قطع النظر عن كونه موجودا او معدوما واما بحسب الحقيقة وهو ما يحصل الشيء الذي علم وجوده ثم ان كان بالذاتيات فحد وبالعرضيات فرسم وكل منهما ان اشتمل[1] على الجنس القريب فتام والا فناقص اما التام فبان يكون الحد بالجنس والفصل القريبين والرسم بالجنس القريب والخاصة مثلا وربما يتحد الحد الناقص مع الرسم ثم ان الحد يكون كالدرر المنثورة والمحدود كالمنظومة فيسمى المفصل حدا والمجمل محدودا فاذا علم المحدود بواسطة الذاتيات فيسمى ذلك العلم علما[2] بالكنه وعلم الذاتيات بنفسها علم بكنهه

قوله[1] ان اشتمل على الجنس الخ لا يخفى عليك انه ضروري ان يكون التعريف بالمساوي كما سيجيء فهو يكون اما فصل قريب او خاصة شيء فان الاول فهو حد والثاني فرسم ثم ان كان مع الفصل القريب جنس قريب فحد تام والا فناقص وان كان مع الخاصة فرسم تام والا فناقص فان كان التعريف بالجنس وحده قريبا كان او بعيدا او بالفصل كذلك او بالقريب من احدهما والبعيد من الآخر يكون داخلا في الحد الناقص والتعريف بالخاصة وحدها والعرض العام وحده او المختلط منهما داخل في الرسم الناقص ۱۲

قوله[2] علما بالكنه الخ اما التسمية بالعلم بالكنه فلان الذاتيات اذا صارت مرآة لعلم الذات فيحصل علمه بواسطة الذاتيات وهي حقيقتها وكنهها وسنخها فيصح ان يقال انه علم بالكنه اي بواسطة الكنه اما التسمية بكنهه فلان الضمير في كنهه راجع الى شيء اي بكنه الشيء وحقيقته فاذا لم يكن الذاتيات مرآة لتعرف الغير بل حصلت بنفسها فيصح ان يقال انه علم بحقيقة الشيء وكنهه لا علم بواسطة الكنه وقس عليه الوجه ووجهه لان الوجه عرض لذي الوجه فاذا كانت مرآة لعلمه فيحصل علمه بواسطته فيصح ان يقال انه علم بالوجه اي بواسطته فاذا لم يكن كذلك فيصح انه العلم بوجهه اي بعرض الشيء وليس هو علم بواسطة الوجه العرض ۱۲

وكذا العرضيات ان كانت مرآة لملاحظة المعروض فهو علم بالوجه وعلم العوارض بنفسها علم بوجهها
فوائد ا في التعريف شك للامام بان تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو
نفسها فالتعريف تحصيل الحاصل او بالعوارض فلا يكون العلم بحقيقتها لانه بواسطة العلم بكونها
والعوارض لا تفيد **ب** لا يجوز التعريف التام الا بالاجلى من المعرف او بالمساوي صدقا فلا
يصح بالمساوي معرفة وجهالة ولا بالاعم او الاخص وقد اجيز في الناقص كونه اعم **ج** لا يجوز
ان تحقق لشيء حدان تامان **د** البسيط لا يحد وقد يحد به شيء آخر والمركب يحد ويحد به **ه** التحديد
الحقيقي عسير لاشتباه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة **و** ان كان التعريف لطلب بالاستعلام[سه]
والاستفسار من الآخر فما يطلب به يسمى مطلبا وهو ما واي وهل ولم ومن وكم وكيف واين ومتى
فما اما شارحة وهو ما تستعمل في الاسمي بحسب طلبه شرح اسم ومفهومه واما حقيقية يطلب به العلم
بذات الشيء بعد العلم بوجوده كالانسان اذا علم وجوده فيطلب تصوره بحسب الحقيقة واي يطلب به
ما يميز الشيء عما عداه وهل بسيطة يطلب بها التصديق بوجود شيء فقط ومركبة يطلب بها
التصديق بغير الوجود فهي طالبة لمجموع الماهية والوجود والصفة غيره ولم يطلب به الدليل اما مطلب
من فهوية شخصية وكم يطلب به التعين الكمي وكيف يطلب به التعين الكيفي واين يطلب به التعين المكاني
ومتى يطلب به التعين الزماني وقيل ان المطالب الاربعة الاخيرة فروع وما قبلها اصول في ا يطلب
فهي اما ذاتيات وتوابع لاهي ان طلب بها المميز وحيث طلب بها التصديق بكون الاشياء
على الصفات فتندرج في هل وتبعها فمطلوبها طلب التعين او التصديق داخل
تحتهما[سه] **ح** قد زاد باقر العلوم قسما ثالثا للهل هو الهل الابسط يطلب بها تقرر الماهية وقيل
انها على خمسة اقسام ثلثة للهل بسيطة وهي ما يطلب بها الماهية المجهولة كقولنا هل الانسان حيوان
ناطق ام لا وما يطلب به تقرر الماهية وما يطلب به الماهية الموجودة وقسمان من الهل المركبة الاول ما يطلب به
الصفات المتقدمة على الوجود كالامكان والثاني ما يطلب به الصفات بعده كالقيام والقعود تمت التصورات

سه قوله ان كان التعريف بالاستعلام كما يكون للطالب المتعلم عن العالم الخبير المعلم ١٢ سه قوله تحتهما اي تحت اي وهل ١٢ منه

السلك الثاني في التصديقات

التصديق مطلقاً باعتبار متعلقه اجمالي وان كان انكشاف امور متعددة دفعة وتفصيلي بان يعلم كلها على حدة ا والحكم كما يطلق عليه كذلك يطلق على القضية والمحكوم عليه والنسبة الخبرية فيكون الحكم حينئذ متعلق التصديق والحكم ب ٢ اختلف في متعلقه فهو اما معنى القضية ومفهومها المركب من صورتي الموضوع والمحمول والنسبة الغير المستقلة وحقيقتها المركبة منها كما هو محتمل عبارة باقر العلوم او نفس الموضوع والمحمول حال كون الرابطة بينهما كما هو مختار الفاضل الهروي ونسبه الى الشيخ او النسبة غير مستقلة كما هو المشهور او النسبة الرابطة الملاحظة بلحاظ استقلالي او المجمل بعد التفصيل او وقبله فريد حقيقة القضية تحصل من الموضوع والمحمول فقط كما صرح المحقق الطوسي لكن لما ينفصل النسبة منهما فتعد منها فقيل انها تتم من اجزاء ثلثة ثالثها نسبة تامة كما هو عند القدماء اما المتاخرون فقالوا باربعة فزادوا النسبة التقييدية كما ستعرف فالقضية اي الجملة الخبرية عند العربيين ان حكم فيها بثبوت شيء لشيء فحملية او بتعليقه عليه فشرطية والدال على جزءها الاول يسمى موضوعاً ومحكوماً عليه ومبتدأً والثاني محمولاً ومحكوماً به وخبراً هذه في الحملية اما في الشرطية فالاول مقدماً وشرطاً والثاني تالياً وجزاءً والدال على النسبة رابطة وربما تحذف اكتفاءً بالعلامات اعرابية تدل عليها الخ اما فتسمى القضية ثنائية وربما ذكرت فتسمى ثلاثية ولابد ان تكون حرفاً لكنه قد يكون في قالب الاسم فتسمى رابطة غير زمانية في العربية واست في الفارسية واستن في اليونانية وهي في الهندية وان كان في قالب الكلمة فتسمى زمانية ككان وههنا عقود الاول في المحكوم عليه وفيه جواهر ا لا تتحقق الموجبة الا بوجود الموضوع حال الحكم وقبله والسالبة لا تستلزم وجوده بل تستدعيه حال الحكم فقط ب لا يقع المحال من حيث هو محال موضوعاً ويجوز الحكم عليه من حيث مفهومه فقط كشريك الباري ممتنع واجتماع

قوله مطلقاً الخ اي التصديق سواء كان بسيطاً بمعنى الحكم والاذعان النسبة او مركباً بمعنى مجموع التصورات ١٢ قوله باعتبار متعلقه الخ هذا دفع دخل مقدر وهو ان التصديق اذا كان بسيطاً فلا يكون تفصيلياً فدفعه بانه اذا كان متعلق التصديق مجملاً فيعتبر التصديق كذلك واذا كان التعلق مفصلاً فيعد التصديق تفصيلياً الا انه تفصيلي حقيقة بل الاعتبار تفصيلية متعلقه ١٢ قوله بعد التفصيل او وقبله الخ فيكون التعلق صورة الموضوع والمحمول مع النسبة بعدما لو خلت مجملة او قبل التحليل كالنطفة قبل انحلالها الى اعضاء متعددة ١٢ قوله مبتدأ وخبراً الخ يسمى مبتدأ وخبراً عند العربيين واورد الزيادة التوضيح وقس عليها الشرط والجزاء ١٢ منه

النقيضين مع والمجهول المطلق يمتنع الحكم عليه وغيرهما مما موضوعه محال وقال بعض المتاخرين انها
في الحقيقة سوالب فلا تستدعي وجود الموضوع وقال العلامة التفتازاني انها موجبات لكنها كالسالبة
مقتضية لوجوده حال الحكم فقط وقال جمهورهم ان الحكم على افرادها الفرضية ج لا يراد من الموضوع
في المواد كلها حقيقة فقط بل قد يثبت المحمول لنفس الحقيقة كالانسان حيوان ناطق وقد يثبت
للحقيقة مع الوصف كزيد كاتب د اعتبر الشيخ فعلية الموضوع بان يوجد في احد الازمنة الثلثة
فلا يصح عنده الفلك ساكن والزنجي ابيض وقال الفارابي بموضوعية ما صدق عليه عنوان الموضوع
ومفهومه بالامكان فيصح عنده النطفة حيوان وغيره مما ذكرنا ه كلهم عبروا عن الموضوع بج وعن المحمول
بب لكنهم اختلفوا في تلفظها فقيل انهما يتلفظان مركبا كالمقطعات القرانية وقال اللاهوري
يتلفظان بسيطا العقد الثاني في المحمول وانه من الحمل هو اتحاد وجود المتغائرين

قوله وقال الفارابي الخ اعلم ان المراد عنده من الموضوع ما يمكن ان يتصف بعنوان الموضوع كما في قولنا كل اسود رومي وكل انسان حيوان
فالرومي وان كان ابيض لكن لما كان المراد من الاسود ما كان موضوعا ما يمكن ان يكون اسود فيدخل فيه كل اسود من الاسود الموجود
والاسود المعدوم الممكن سواده والابيض الممكن سواده فيندرج فيه الرومي لانه يمكن سواده وكذا قولنا كل انسان حيوان فانه
يدخل تحت انسان ما يمكن ان يتصف بعنوانه من الانسان الموجود والمعدوم الذي سيكون فان قيل كيف يكون الانسان
المعدوم حيوانا قلنا ان الوجود ليس بضروري للممكن فان الممكن ما امكن وجوده سواء وجد او لم يوجد اصلا فالانسان المعدوم
اذا كان ممكنا وجوده لم يوجد دائما كان حيوانيته كذلك مثل انسانيته فيصدق على الانسان المعدوم انه حيوان بالامكان
الذاتي كما يصدق عليه انه حيوان بالامكان الاستعدادي بوجهين الاول ان المعدوم المذكور اذا كان موجودا بالقوة
وممكنا استعداديا فلا بد ان يكون ممكنا ذاتيا لان الامكان الاستعدادي مستلزم للامكان الذاتي كما لا يخفى والثاني ان
عدم الانسان ليس بضروري سواء كان الانسان معدوما موصوفا بوصف العدم او موجودا فهل هو الا الامكان العام
الذاتي فكذلك لا يجب كونه حيوانا فيصدق على الانسان المعدوم انه حيوان بالامكان الذاتي والاستعدادي وهو
المطلوب ومن ثم صح عند الفارابي مثل قولنا الفلك ساكن فان المراد من الفلك ما يمكن ان يكون فلكا سواء كان
ساكنا او متحركا فيدرج فيه الفلك الساكن وان لم يسكن في احد الازمنة لامكان اتصافه بعنوان الفلك وجد ام لم يوجد
يسكن ام لا - اورد عليه المحقق الطوسي بانه لو كان المراد من الموضوع ما يمكن ان يصدق عليه عنوان الموضوع فيكون مخالفا
للتحقيق لان النطفة حينئذ يمكن ان يكون انسانا فيقال النطفة انسان لان المراد من النطفة ما يمكن ان يصدق عليه
عنوان النطفة فتصدق على الذي يكون انسانا كاملا كما تصدق على ما يكون قبل المضغة لان الانسان التام ممكن كونه
نطفة باعتبار ما فكذب كل انسان حيوان لان الانسان النطفة ليس بحيوان بداهة لعدم حسه وتحركه هذا ما قال الفارابي وما اعترض
عليه المحقق الطوسي اما ما اورد على المحقق بان ما اعترض المحقق مغالطة قد نشأت من اشتراك لفظ الامكان فانه مشترك بين الامكان
بمعنى القوة مقابل الفعل المعبر بالامكان الاستعدادي وبين الامكان المقابل للضرورة ومراد الفارابي هو الثاني والاشكال
على الاول وبان النطفة ليس فيها استعداد لكونه انسانا لان المستعد يجب ان يكون مع المستعد له وعند وجود الصورة الانسانية
يعدم الصورة النطفية فلا يخفى سخافته ولا يقبله العقل المستقيم ولا يجوز امثال هذا الايراد السقيم من العالم الفهيم فلا يليق بهذا الاعتراض
الغير المستقيم من له راي سليم فانك اذا علمت مرارا جابيناه من ان الامكان الاستعدادي مستلزم للامكان الذاتي فاذا كانت
النطفة انسانا بالامكان الاستعدادي يجب ان تكون انسانا بالامكان الذاتي سواء اريد من لفظ الامكان امكانا استعداديا
او ذاتيا فلا يرتفع الاشكال ولا حاجة الى تطويل المقال واما ما قيل ان النطفة غير قابلة للصورة الانسانية بدليل ان المستعد يجب

ان يجتمع مع المستعد له فهو باطل في بادي النظر لا يجب اجتماعه معه لان كل ممكن موجود او معدوم يستعد لقبول ضده عقلا فاذا طرا عليه المقبول بطل القابل اما ترى الى الاتصال والانفصال والوجود والعدم والسواد والبياض وغيرها نعم يجوز اجتماعه معه وهو غير مفيد للمعترض فلا بد ان يخصصه بغيره فان قلت كيف ينكر اجتماع المقبول مع القابل مع انه المشهور بين الجمهور قلت لا ينكر احد ان كل ممكن قابل لكفنا وعند وجود المقبول يعدم القابل فاين الوجه ب فلا بد ان تخصص تلك القضية بغيره كما فصل في اثبات الهيولى في الطبيعيات اللهم الا ان يرد على العلامة المحقق شيئ آخر وهو ان ما قال لو خلت النطفة في الانسان لكذب كل انسان حيوان وهو غير سديد لانه لو خلت النطفة في الانسان باعتبار ما ووجه من الوجوه فتكون حيوانا من ذلك الوجه كما في قوله تعالى ثم جعلناه نطفة في قرار مكين والغير المفعول يرجع الى الانسان فكيف يكذب كل انسان ممكن الانسانية حيوان لو فرض ان كونها حيوانا من المستحيلات فنقول لو فرض انها انسان بالفرض المحال فيصدق كل انسان حيوان بناء على استلزام المحال او بعد التسليم والتي اذا كان الادنى ما يمكن ... مثل الفلك ساكن وكل اسود رومي والنطفة حيوان وغيرها واما اذا اريد منه ما يحقق في احد من الازمنة الثلثة فلا يصح تلك الامثال لان كل موجود من الفلك والاسود والنطفة ليس بساكن ورومي وحيوان في احد من الازمنة ۱۲ منه

فان كان المحمول عين الموضوع فيسمى الاتحاد بينهما حملا اوليا او غيره فحملا شايعا متعارفا وقد يطلق الشايع على الحمل في المحصورات فقط ثم الشائع ان كان المحمول فيه ذاتيا للموضوع فحملا بالذات او عرضا فحمل بالعرض ثم ان كان نسبته اليه بواسطة في او ذو او له فهو حمل اشتقاقي والا فمواطاتي وقد يتوسط فيه على وربما يطلق الاشتقاقي على حمل المشتق والمواطاتي على الاولى **فوائد ا** كل مفهوم يحمل على نفسه بالحمل الاولي ولا يحمل عليه نقيضه [1] بذلك الحمل اما الحمل الشايع فيحمل بعض المفهومات على نفسه كالمفهوم والممكن ونحوهما وبعضها يحمل عليه نقيضه بذلك الحمل كالجزئي واللامفهوم **ب** في الحمل شك بان الحمل محال لان ما يصدق عليه ج عين ما يصدق عليه ب او غيره والعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد واعتبر في الحمل كلاهما واورد على الشك بان القضية ان الحمل محال مشتملة على الحمل

العقد الثالث في النسبة

وهي ايجابية وسلبية [2] وكلاهما انشائية وخبرية والانشائية لا يبحث عنها في القضايا اما الخبرية فتامة لا يصح السكوت عليها وتامة عكسها وهي اذعانية وغير اذعانية فالخبرية التامة الاذعانية تسمى حكما ووقوعا ولا وقوعا معتبرة عند الكل اما الناقصة فتسمى نسبة تقييدية وحكمية وبين بين وزادها المتاخرون قبل الحكم المذكور وجعلوها متعلق الوقوع واللاوقوع وقيل الحكم هو الايجاب والسلب والايجاب ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فهذه المراتب بعد الوقوع واللاوقوع كما لا يخفى ثم ان كل نسبة لها كيفية في الواقع من الوجوب وغيره فان كان وجودها ضروريا فواجبة او عدمها فكذلك

[1] قوله ولا يحمل نقيضه الخ لان سلب الشيء عن نفسه محال ۱۲ مولوي احمد حسين سنديلي سلمه [2] قوله وسلبية الخ قيل ان نسبة السلبية ليست بنسبة لانها قاطعة النسبة وما يكون قاطع النسبة لا يكون نسبة كما هو راي باقر العلوم ولا يخفى سخافته على الفطن الذكي ۱۲ مولوي احمد حسن السنديلي عفي عنه

ممتنعة او لم يكونا كذلك فممكنة فان دامت فدائمة وقس عليها وقتيتها واطلاقها ثم تلك الكيفية تسمى مادة والدال عليها
جهة والمشتملة عليها موجهة وستعرف انواعها **فوائد** قد يعبر عن الثبوت بالاتصاف اذا عبر عن الطرفين بالموصوف
والصفة وهو انضمامي اذا كان الموصوف والصفة موجودين حقيقة وانتزاعي ان كان الموصوف موجودا فقط ويكون
بحسب اللحاظ **ب** المشهور ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له او تقرره كما قيل وقال المحقق الدواني
انه مستلزم له وليس بفرع لكن الحق ان المحمول من حيث هو محمول فرع الموضوع من حيث هو موضوع وهو بالفرض
ج تنتقض المشهور بمثل الوجود بان ثبوت الوجود للماهية لو كان فرعا لوجود الماهية فالوجود السابق ان كان
عين الوجود اللاحق لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره فالكلام في ذلك الوجود فيلزم التسلسل وبكون الشيء موجودا
بوجودات غير متناهية باعتبار التقرر ايضا منقوضة بثبوت الشيء لنفسه والذاتيات للذات والعوارض المتقدمة على التقرر
كالامكان وغيره وكذلك الاستلزام منقوض بتلك العوارض فان ثبوتها للماهية مقدم عليها فغير مستلزم ان تكون بها او
بوجودها اما ما حققناه فهو بريء من تلك الاعتراضات **فريدة** الحملية موجبة ان اشتملت على الثبوت والا فسالبة وموضوعها
ان كان في الذهن محققا فهي الذهنية كالانسان كلي او مقدرا فتسمى الحقيقية الذهنية كشريك الباري ممتنع
وان كان خارجيا محققا فخارجية كزيد ضارب او مقدرا فحقيقية خارجية كالعنقاء طائر او اعم منهما فحقيقية على
الاطلاق كالقضايا الهندسية مثل كل مثلث له زوايا ثلثة والحسابية نحو العدد اما زوج او فرد ثم ان كان الموضوع
جزئيا شخصيا فسميت مخصوصة وشخصية كزيد قائم وان كان كليا فان كان نفس حقيقة الشيء وطبيعته وشيئا هو هو
بشرط العموم والاطلاق والوحدة الذهنية فتسمى طبعية كالانسان نوع وان كان لا بشرط شيء منها وبنفسها
فتسمى مهملة عند القدماء فتصدق على المشروط وغير المشروط والمشروط بغيرها كالانسان نوع والانسان حيوان
ناطق والانسان قائم او كاتب مثلا وما بين فيه كمية الافراد فمحصورة ومسورة مثل كل انسان حيوان وفي الا
فمهملة عند المتأخرين ومبين الكمية سور وقد يذكر السور في جانب المحمول فتسمى منحرفة وقس على الموجبات سوالبها وفيها

قوله والمشروط بغيرها الخ الضمير راجع الى الوحدة الذهنية والاطلاق والعموم كما اذا قيد بقيد خاص مثل بعض الانسان قائم فان
القائم ليست الا الانسان المشروط بعرض خاص وهو القيام مثلا ١٢ قوله كالانسان نوع الخ فان الانسان حقيقة من
الحقائق وطبيعة وشيء هو هو لكنه اذا اخذ بشرط الاطلاق فلا يعرض له الا عرض الذي اشترط في وجوده اطلاق الموضوع
وكلية كالنوعية فانها لا يعرض للانسان الموجود في فرد ١٢ قوله فيها الخ اي في المحصورة ١٢

قد يجعل حرف السلب جزءا في طرف فسميت معدولة فان كان من الموضوع فقط فمعدولة الموضوع نحو اللاعالم
جاهل او المحمول فقط فمعدولة المحمول او كان جزءا من كليهما فمعدولة الطرفين نحو اللاحي لاعالم والا فمحصلة
موجبة ان كان فيها الثبوت والا فسالبة بسيطة **فائدة ا** ان المتاخرين اخترعوا قضية سموها سالبة
المحمول وفرقوا بينها وبين السالبة البسيطة بثبوت السلب لعدمه فاذا قلنا انها سالبة المحمول فمعناه
ج نيست ب است واذا قلنا انها سالبة بسيطة فمعناه ج نيست ب **ب** قد ارتضى باقر العلوم والمرزاجان
والمحقق الدواني والزاهد الهروي بان الحكم في المحصورة على حقيقة الموضوع وقال الآخرون ان الحكم
على افراده **فريدة** المحصورة اربعة موجبة كلية وسورها كل ولام الاستغراق نحو الا عدا وكالاثنين ج ما
فوقه عند البعض وسالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد ووقوع النكرة تحت النفي نحو لا رجل في الدار وموجبة
جزئية وسورها بعض وواحد وسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس وفي كل لغة سور يخصها
كما في الفارسية مقام الكل هر مثلا وفي الهندية جو مثلا **ف ا** ان الكل يطلق بمعنى الكلي مثل كل انسان
نوع وبمعنى الكل المجموعي مثل كل انسان لا يسعه هذا الدار وبمعنى الكل الافرادي مثل كل رجل لا يحمل هذا الحجر
والمعتبر في القياسات والمستعمل في المحصورات هو المعنى الثالث اما الاول فيستعمل في الطبعية دائما وفي المهملة
قليلا والقضية المشتملة على الثاني فقيل انها شخصية وقال التفتازاني مهملة وفصل البهاري بان كان
المضاف اليه للفظ الكل المجموعي جزئيا فشخصية مثل كل زيد حسن اي مجموع اجزاء زيد حسن وان كان كليا فمهملة
كما سبق **ب** افراد موضوع المحصورة قد تكون حقيقية كالافراد الشخصية والنوعية وقد تكون
اعتبارية كالحيوان الجنس الا ان المتعارف هو القسم الاول **ج** قالوا ان المهملة عند المتاخرين

قوله فمحصلة الخ فالمحصلة مقسم للقضية الموجبة والسالبة البسيطة فان كان فيها الثبوت فموجبة سواء اشتمل على حرف السلب
وكان فيها ثبوت النسبة او لم تشتمل عليه اصلا مثل كل ما ليس بحي فهو لا عالم وزيد قائم وان كان فيها سلب النسبة فسالبة كزيد ليس
بقائم فالسالبة والموجبة ليستا موقوفتان على حرف السلب وعدمه بل موقوفتان على ثبوت النسبة وسلبها كما سيجيء العبد بذا ١٢ قوله
قد تكون حقيقية كما ترى في كل حيوان متحرك بالارادة فافراد الحيوان انواع كالانسان وافراد الانسان اشخاص وكل من الانواع والاشخاص
افراد حقيقية اما الحيوان الجنس فانه فرد اعتباري فانه اخص من مطلق الحيوان ولا يوجد الا في الاعتبار لا في نفس الامر ١٢

تلازم الجزئية ٥ الفرق بين مهملتي المتاخرين والقدماء بوجوه - منها ان القدمائية تعم الطبعية بخلاف الثانية فانها ملازم الجزئية والجزئية لا توجد مع الطبعية ومنها ان المهملة عند المتاخرين لا يقال الا لما لم يذكر السور فيه وان صدق على ما فيه سور ويطلق القدمائية على التي موضوعها كلي سواء ذكر السور ام لا فان بعض الحيوان انسان او بعض الحيوان نوع مهملة قدمائية لكلية الموضوع وجزئية للسور المذكور ولا يقال بانها مهملة المتاخرين لذكر السور بل انها تصدق هناك تلازمهما في الصدق بان يقال هناك الحيوان انسان ٥ قد تخص اسم المحصلة بالموجبة والسالبة بالبسيطة ولا تنقسم المحصلة اليها حينئذ ٥ والفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحمول ان البسيطة اعم من المعدولة[2] ويتاخر فيها الرابط عن لفظ السلب لفظا او تقديرا وفي الموجبة يتقدمه وفي السالبة المحمول رابطتان والسلب متوسط بينهما او لا يتوقف ايجاب القضية وسلبها على اشتمال حرف السلب عدمه بل ربما يشتمل المحصلة الموجبة عليه ولا يخرج عن ايجابها فايجابها يكون بثبوت النسبة وعدمه لعدمه فصل في الموجهات هي ان اشتملت على الثبوت فقط او السلب كذلك فبسائط[3] او عليهما معا فمركبات وتستعملها اما الاول

---

[1] قوله تلازم الجزئية الخ اي كلما صدقت المهملة صدقت الجزئية وبالعكس فهما متساويان في الصدق فان الحكم اذا كان شاملا لكل الافراد يكون شاملا لبعضها ايضا فقولنا الانسان حيوان قضية مهملة والحكم على الافراد اما على الكل او على البعض وعلى كل تقدير بعض الانسان حيوان صادق لا محالة واذا كان الحكم على بعض الافراد كما في الجزئية بذكر السور فتصدق ايضا بحذف السور والحق ان القدمائية ايضا تلازم الجزئية ان سلمنا ان الحكم على الافراد لان الافراد قد تكون اعتبارية كالانسان الكلي نوع وقد تكون حقيقية كالانسان حيوان ناطق فبكل من الاعتبارين لا يمكن صدق الحكم على بعض الافراد ١٢

[2] قوله اعم من المعدولة الخ لان الموجبة المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة البسيطة فاذا صدق قولنا زيد لا قائم فيصدق هذا اذا كان زيد موجودا وكان غير قائم بخلاف زيد ليس بقائم فانه يصدق هناك واذا مات فيصدق على الميت قائم ثبت اما الفرق اللفظي بينها فالموجبة المعدولة زيد هو ليس بقائم والسالبة البسيطة زيد ليس هو بقائم والسالبة المحمول زيد ليس هو ليس بقائم ١٢

[3] قوله فبسائط الخ اي ان كانت القضية الموجهة موجبة فقط او سالبة فقط فبسيطة عندهم وان تركبت منهما فمركبة ثم ان كان في الموجهة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ضروريا ما دام ذات الموضوع موجودة فضرورية مطلقة مثل كل انسان حيوان بالضرورة وان كان ثبوت المحمول للموضوع ضروريا ما دام الوصف فمشروطة عامة مثل كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا وان كان ضروريا في وقت معين فوقتية مثل كل قمر منخسف وقت الحيلولة او غير معين نحو كل انسان متنفس وقتا ما وان كان ثبوته للموضوع وسلبه عنه دائما فدائمة مطلقة مثل كل فلك متحرك دائما او ما دام الوصف فعرفية عامة مثاله كالمشروطة العامة او يكون في احد الازمنة الثلثة كما تقول كل انسان ضاحك بالاطلاق العام فتسمى مطلقة عامة او لم يكن جانب المخالف للضرورية ضرورية فممكنة عامة مثل كل انسان كاتب بالامكان العام اي سلب الكتابة ليس بضروري او لم يكن احد من الجانبين ضروريا كما تقول في المثال السابق كل انسان كاتب بالامكان الخاص ١٢

فمما يجب فيه نسبة المحمول الى الموضوع مطلقا فضرورية مطلقة او ما دام الوصف فمشروطة عامة او في وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة والا فما لم تجب فيه نسبة الجانب المخالف فقط فممكنة عامة او الجانبين فممكنة خاصة كما ستعرفهما وما دامت فيه مطلقا فدائمة مطلقة او ما دام الوصف فعرفية عامة والا تدم فان كانت بالفعل اي في احد الازمنة فمطلقة عامة **فوائد ١** الضرورة على انحاء ازلية ومطلقة ووقتية ووصفية فتكون الاولى ازلا وابدا كما في الواجب تعالى والثانية تحصل ما دام ذات الموضوع موجودة كالانسان حيوان بالضرورة والثالثة قد تكون في وقت معين وقد تكون في وقت ما والرابعة ثلثة الضرورة بشرط الوصف بان لا يكون ثبوت المحمول وسلبه لذات الموضوع مطلقا ضروريا بل يكون بشرط وصف معه نحو كل كاتب متحرك الاصابع والضرورة لاجل الوصف بان يكون الوصف علة تامة لضرورة ثبوت المحمول نحو كل طائر يدف وبعض المتعجب ضاحك والضرورة في زمان الوصف بان يكون الضرورة في زمان وصفه ولا يجب ان يكون الوصف شرطا وعلة له نحو كل كاتب انسان ومن ثم قيل ان للمشروطة العامة معنيين احدهما ما يكون الضرورة فيه بشرط الوصف والثاني ما يكون في زمان الوصف والحق ان لها ثلثة معان كما علمت والنسبة بينها ان الاول

قوله كل كاتب متحرك الخ فالكتابة وغيرها من وصف يحرك اليد شرط لتحريكها فلا يكون بدون الوصف المحرك ١٢ قوله كل كاتب انسان الخ فان الانسانية ضرورية للكاتب في زمانه وليست الكتابة شرطا ولا علة لثبوت الانسانية ١٢

قوله والاول اعم مطلقا الخ اما عموم الاول من الثاني لوجودهما في نحو كل انسان ناطق فان الانسانية علة للنطق فيكون شرطا ايضا لان الشرط ما يكون له دخل في وجود المشروط كالعلة ههنا كذلك لكونه علة له ووجود الاول بدون الثاني نحو كل كاتب متحرك الاصابع بشرط الكتابة فان الكتابة شرط له وليست علة له لوجوده بدونه بتحريكها بنفسها اما النسبة بين الاول والثالث فعموم من وجه كقولنا كل انسان كاتب بالقوة ما دام انسان فهما مجتمعان في هذه المادة لان الانسان له دخل في ثبوت الكتابة بالقوة وهي ضرورية له في جميع اوقات الانسان والاول موجود في نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لان الكتابة شرط لتحريكها لكن تحرك الاصابع ليس بضروري في اوقات الكاتب لان الكاتب هو الانسان والكتابة ليست ضرورية له فكيف يجب له ما يشترط به والثالث موجود في كل كاتب انسان لان الانسانية ضرورية للكاتب في اوقاته وليست الكتابة شرطا في ثبوت الانسانية اما بين الثالث والثاني فعموم من وجه كما عرفت فكل انسان كاتب بالقوة مادة الاجتماع وفي كل كاتب انسان يوجد الثالث فقط وفي كل كاتب متحرك الاصابع يوجد الثاني دون الثالث هذا هو المشهور لكن عند بعضهم عموم مطلق بين الضرورة بشرط الوصف وبينها في زمان الوصف فالثاني اعم مطلق وهو الحق عندي من وجهين الاول ان الضرورة بشرط الوصف مقيدة بحيثية الوصف نعني الضرورة والضرورة في زمان الوصف غير مقيد والمقيد يكون خاص من غير المقيد كما لا يخفى والثاني ان ما قالوا من ان تحرك الاصابع ليس بضروري في اوقات الكتابة لان الكتابة ممكنة فهو غير صحيح لان تحرك الاصابع ثابت للكاتب لازم له ما دام الكتابة وليس بضروري للانسان الخالي عن الكتابة وانا نرى ذلك باليقين من ان احدا من الكتاب ليس له الا الاطلاع على ان تحرك الاصابع ممكن والممكن لا يوجد بغير علة ويجب اذا كان له علة موجبة والكتابة علة له فيكون ضروريا بها ويكون لازما له ولو كان تحرك الاصابع غير ضروري وقت الكتابة بدليل انه ممكن ومعلق على الكتابة الممكنة فيكون كالانسانية للانسان في قولنا الانسان انسان ايضا غير ضروري لانه حينئذ يصح ان يقال ان الانسان ممكن ثبوته للانسان الممكن يكون كذلك مع انه باطل ١٢ قوله نحو كل طائر الخ فلا يثبت المحمول وهو يدف لغير الطائر ١٢

اعم مطلقا من الثاني وبينه وبين الثالث وبين الآخرين فعموم وخصوص من وجه عند المشهور **ب**
اشتهر تعريف الضرورية المطلقة بانها التي يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام ذات الموضوع موجودة والدائمة بانها ما يحكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة
ج ذهب شارح المطالع والفاضل اللاهوري الى ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل
فلا تكون موجبة وهي عندهم قضية بالقوة[1] وقال الآخرون انها قضية بالفعل والكان الثبوت فيها
بطريق الامكان وهو اضعف عما يكون بطريق الوجوب او الامتناع لكنه لا يضر في كونها قضية غاية
ما في الباب انها قضية منزلة ضعيفة والنسب الاربع في المفردات بحسب الحمل كما مر اما في القضايا
فبحسب التحقق والوجود في الواقع لا بالحمل[2] فاللتان تلازمتا وجودا في الواقع فمتساويتان واللتان
تفارقتا فيه وجودا فمتباينتان واللتان تفارقتا في الجملة فاعم واخص من وجه وان تفارقت احدهما
فاعم واخص مطلقا **ه** شك في التعريف المشهور للضرورية بوجهين الاول اذا كان[3] المحمول فيها
الوجود يجتمع الضرورة والامكان مع انهما نقيضان الثاني ان السالبة الضرورية لا يصدق
بدون وجود الموضوع كما يظهر من التعريف المشهور ولا تكون اعم من الموجبة المعدولة المقتضية
له فلا يصدق[4] لا شئ من العنقاء بانسان بالضرورة وفي الدائمة المشهورة بان الوجود اذا كان
محمولا له فاجتمع الدوام الذاتي مع الاطلاق العام وبينهما التنافي التام **فريك** المركبات سبعة
الخاصتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة فالمشروطة والعرفية العامتان
والوقتية والمنتشرة المطلقتان **اذا قيدت** باللادوام الذاتي فسميت المشروطة والعرفية
الخاصتين والوقتية والمنتشرة والمطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية وجودية لاضرورية

---

[1] قوله قضية بالقوة اي بالقوة القريبة لاشتمالها على الموضوع والمحمول والنسبة ١٢ [2] قوله لا بالحمل الخ فالحمل في القضايا مفقود فقضيتها لاشتمالها على النسبة لا الحمل على غيرها ١٢ [3] قوله اذا كان المحمول فيها الوجود الخ مثل كل انسان موجود بالضرورة مادام موجودا ويصح ايضا ان يقال كل انسان موجود بالامكان الخاص وقت وجوده وكذلك يجتمع الدائمة مع المطلقة اذا كان الوجود محمولا مثل كل انسان موجود بالدوام مادام ذاته موجودة ويصدق عليه انه موجود بالاطلاق العام ١٢
[4] قوله لا يصدق لا شئ من العنقاء بانسان بالضرورة فعدم الصدق لعدم الموضوع والحال ان الامور الثلثة من عدم صدقه بدون الموضوع وعدم عمومه منها وعدم صدق المثال المذكور باطلة كما لا يخفى فيكون تعريف المشهور للسالبة الضرورية ايضا باطل

وباللادوام تسمى وجودية لادائمة ومطلقة اسكندرية والممكنة العامة مع لاضرورة جانب الموافق ممكنة خاصة ومن ثم يحكم فيها بسلب ضرورة الطرفين **ف ١** اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة ممكنة عامة لان معنى الاول ان النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام الموضوع موجودة فتكون بالفعل ففيه كناية عن مطلقة عامة ومعنى اللاضرورة انها ليست بضرورية فهي بعينها الممكنة العامة ثم انهما تخالفان كيفية للقضية للمقيدة بهما وموافقان لها كمية **ب ٢** ثم انك اذا تفهمت مما سبق ان الدوام واقسامه اعم من الضرورة واقسامها ووقت الوصف كما في المشروطة اخص من الوقت المطلق والوقت المعين اخص من وقت ما فلا يتصعب عليك استخراج النسب بين المركبات والبسائط ولتعلم ان الممكنة العامة عامة من القضايا والممكنة الخاصة اعم المركبات والضرورية المطلقة اخص البسائط والمشروطة الخاصة اخص المركبات وقس عليها غيرها **فريدة جامعة للنكات في حدود الشرطيات** قد مر تعريف الشرطية من انها ما لم يحكم فيه بثبوت الشيء ونفيه وعرفها البعض بما ينحل طرفاه الى قضيتين فجزءها المقدم يسمى مقدما والتالي تاليا وهي متصلة ان لم ينفكا اما التلازم فيهما فلزومية او اتفاقا فاتفاقية وان انفكا اي لم يجتمعا فمنفصلة فان لم يجتمعا فيهما صدقا وكذبا معا فحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو ثم ان كان عدم اجتماع جزئيها لعناد ذاتيهما فالمنفصلات عنادية والا فاتفاقيات فقط فهذه موجبات

قوله ان الممكنة العامة اعم القضايا الخ لانه اذا وجد الحكم بالضرورة او بحسب الوصف او الدوام والاطلاق العام والتوقيت والانتشار سواء كان مقيدا باللادوام واللاضرورة ام لا فوجد الحكم بالامكان اي بعدم ضرورة جانب المخالف من غير عكس اما عموم الممكنة الخاصة من المركبات فلان جزئي للممكنة الخاصة الممكنتين العامتين مع هما اعم القضايا فيكون المركب منهما ايضا كذلك اما عموم المطلقة العامة من الفعليات التي تطلق على ما سوى الممكنتين فلان ما يحكم فيها بالضرورة والدوام وقتيا يحكم فيها بان النسبة واقعة في احد الازمنة الثلثة اما خصوص الضرورية من البسائط فلانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة يصدق حيوانيته في وقت معين وغير معين مع وقت الوصف وتلك الاوقات من اوقات الذات وهي تقدق فيها فصدقت حينئذ وقتية مطلقة ومنتشرة مطلقة ومشروطة عامة وعرفية عامة اي كل انسان حيوان بالضرورة ووقت الحس مثلا او ما دام حيوانا اما صدق المطلقة والممكنة فلان وقت الذات احد الازمنة الثلثة فيصدق المطلقة وعدم الحيوانية ليس بضروري فتصدق الممكنة ١٢

قوله صدقا وكذبا اي وجودا وعدما اي لا يجتمعان ولا يعدمان معا بل لو وجدت واحدة عدمت اخرى ١٢ منه

اما سوالبها فتحصل برفع ایجاباتها فالسالبة اللزومیة ما یحکم فیها بسلب اللزوم وقس علیها غیرها ثم ان کان الحکم فیها علی تقدیر معین فمخصوصة والا فان بین کمیة جمیع تقادیرها ای افرادها او بعضها فمحصورة کلیة او جزئیة وان لم تبین فمهملة عند المتاخرین فالشرطیة المحصورة المتصلة ان کانت موجبة کلیة فسورها متی ومهما وکلما وان کانت جزئیة فقد یکون وسور المنفصلة الموجبة الکلیة دائما وفی الجزئیة قد لا یکون وادخال حرف السلب علی سور الایجاب الکلی وسور الکلیة فیهما لیس البتة ولو وان واذا فی المتصلة المهملة واما واو فی المنفصلة المهملة **فوائد علیة ا** اعلم انهم لم یعتبروا فی الشرطیة مهملة قدمائیة وطبعیة وحقیقیة وذهنیة وخارجیة ومحصلة ومعدولة کما اعتبروها فی الحملیة **ب** ثم لا یذهب علیک ان الکلمات التی نقلناها فی تعریف الشرطیة واقسامها مشهورة بینهم اما ما سنح لی فی هذا المقام وان کان مخالفا للسواد الاعظم لکنه الحق الوثیق والاقرب الی النظر الدقیق وهو ان للقضیة مطلقا قسمین اولیین حملیة ومتصلة والحملیة تنقسم الی المنفصلة وغیرها لانها ان حکم فیها بثبوت او نفیه فحملیة او بتعلیق شیء علی الاخر سلبا او وجودا فمتصلة شرطیة ولیست الشرطیة مقسما لها وللمنفصلة ولیس لها معنی محصل غیر المتصلة کما قال القاضی والحملیة ان کان الثبوت او السلب فیها مع حرف[ب] الترديد فمنفصلة والا فغیر منفصلة ولو کانت الشرطیة اعما من المتصلة والمنفصلة فتصدق علیها دائما وهو باطل الا تری الی قولنا هذا العدد زوج او فرد فانه منفصلة شرطیة عندهم مع ان الفردیة والزوجیة ثابتة للعدد علی سبیل الترديد ولیس فیه الشرط والجزاء اللذان لا بد منهما فی الشرطیة فلا تصدق الا علی المتصلة وهو المطلوب **ج** التلازم والملازمة والاستلزام **عندهم** کون احد الامرین مستصحبا للاخر ومقتضیا له بسبب معتبر بالعلاقة فان کان احد الامرین علة للاخر او کانا معلولی ثالث فیسمی السبب بینهما علاقة العلیة واللزوم والا فان کان تعقل احدهما موقوفا علی تعقل الاخر فیسمی علاقة التضایف **د** قالوا الحکم فی الشرطیة یکون بین المقدم والتالی ولا یکون فی طرفیها ما داما اطرافا لها اما بعد التحلیل وحذف کلم المجازاة فیمکن ان یعتبر فیها الحکم فطرفاها اما شبیهتان بحملیتین او

[ب] قوله مع حرف الترديد فمنفصلة الخ ای الحملیة ان کان مردد المحمول فمنفصلة والا فغیر منفصلة ١٢ منه

متصلتين او منفصلتين او مختلفين **ه** قيل ان المقدم المحال لا يستلزم التالي الممكن النفس الامري صادقا
او كاذبا نحو ان كانت الخمسة زوجا فهي عدد واذا لم يكن الواجب موجودا لم يوجد العقل وقال الآخر انه
يستلزم للتالي الممكن الكاذب فقط اما للصادق الممكن فلا كالمثال الاول وزعم بعضهم انه يستلزم
التالي مطلقا اذا كان جزء اله نحو اذا تحقق مجموع النقيضين تحقق احدهما وقال بعضهم ان استلزام
المحال محالا وممكنا امر غير جزمي اما كونه جائزا فلا باس به **و** اراد الشيخ بالاوضاع اي التقادير
والافراد التي تكون في الكلية اللزومية ما يمكن ويصح بها جمع المقدم مع التالي وان كانت محالة في انفسها
ز قيل ان اللزوم الجزئي ثابت بين كل امرين حتى النقيضين بالشكل الثالث بان كلما تحقق
مجموع الامرين تحقق احدهما وكلما تحقق مجموع الامرين تحقق الآخر فينتج باللزوم المطلوب وبالاول
لعكس الصغرى **ح** اشتهر ان المتلازمين يكون احدهما علة للآخر او يكونان معلولي علة ثالثة . ويستدل على بطلانه
بان عدم عدم الواجب لعالى متلازم لوجوده وتبين ان وجوده ليس معللا بالذات فعدم العدم يكون كذلك **ط** انه قد تنقسم الاتفاقية
تنقسم الى اتفاقية خاصة التي يصدق فيها طرفاها وعامة وهي ما يكتفى فيها بصدق التالي فقط والمقدم محالا كان او ممكنا
ي قال شارح المطالع ان الاتفاقيات مشتملة على العلاقة كاللزوميات لكن العلاقة في اللزوميات ظاهرة وفيها مخفية
ك اختلفوا في كمية اجزاء المنفصلة فقيل الحقيقية منها لا تحصل الا من جزئين اما المانعتان فيجوز ان تكونا في اكثر
الجزئين وقيل ان الانفصال مطلقا لا يمكن الا بين جزئين لما شمل كل مفهوم اما واجب او ممكن او ممتنع فمركب عنده من
حملية ومنفصلة وزعم بعضهم ان المنفصلات كلها تحصل من اكثر منهما كما رايت في المثال الماثل **ل** قال الشيخ في الاسوار ان شديد

قوله فهي عدد الخ فالعددية للخمسة في نفس الامر ممكنة صادقة ولا يستلزمها عند هذا الزاعم اي ان كانت الخمسة زوجا وكذلك عدم العقل
الاول ممكن في نفس الامر لكنه كاذب لان عدمه يستلزم الواجب فلا يستلزمه المقدم على هذا القول وذلك التالي ١٢ قوله يستلزم التالي
مطلقا الخ اي ممكنا كان او محالا صادقا او كاذبا ١٢ قوله محالة في نفسها الخ كما رايت في الامثلة من انه اذا لم يكن الواجب لم يكن
العقل وغيره من المستحيلات في نفسها لكنها يمكن الجمع بين المقدم والتالي ١٢ قوله الاتفاقية الخ الاولى نحو ان كان زيد ناطقا فالحمار
ناهق والثانية ان كان زيد حمارا كان جسما ١٢ قوله الا من جزئين الخ كقولنا مثل كل عدد اما زوج او فرد اما المانعتان فكقولنا هذا
حيوان او حجر او شجر فهذا القول مانعة الجمع لانه يمتنع الجمع بين الحيوان والشجر والحجر ويجوز الخلو منها لجواز ان يكون من المجردات و
مانعة الخلو مثل كل شيء اما واجب او ممكن او ممتنع فلا يخلو منها ومن قال ان الانفصال لا يمكن الا من جزئين فتكون معنى
المانعتين المشتملتين على ثلثة اجزاء ان هذا حيوان او غيره وهذا واجب او غيره ١٢
قوله ان الانفصال مطلقا الخ حقيقيا كان او مانعة الخلو ١٢ قوله فمركب من حملية الخ فمعناه كل مفهوم اما واجب او اما
كل مفهوم ممكن او ممتنع ١٢ قوله ان شديد الدلالة على اللزوم الخ فلا يقال ان كان هذا انسانا لكان الغراب ناعقا بل
يقال ان كان هذا انسانا لكان حيوان بخلاف الاخرين ١٢

الدالة على اللزوم وهي ضعيفة واو كالمتوسط **فريدة بهية في احكام القضية** فنها التناقض فاعلم ان للنقيض ثلثة معان الاول رفع الشيء والثاني انه يقال للرفع والمرفوع كليهما والثالث ما لا يجتمع ولا يرتفع مع الآخر فانه بمعانيه في المفردين ظاهر اما في القضيتين فهو يكون باختلافهما كيفا بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذب الاخرى وبالعكس هذا في القضايا كلها ويزاد في بعضها مع الاختلاف كما وجهة **عوائد ا** قالوا ان لكل شيء نقيضا لكن من قال ان السلب لا يضاف الا الى الوجود فقط فلا يكون للمسلوب عنده نقيض بمعنى الرفع كاللاانسان رفعه لا انسان اما اللا لا فلا رفع له لانه مسلوب لا يضاف اليه سلب آخر فالكلية عنده صادقة بالمعنيين الاخيرين **ب** المشهور عندهم ان التناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هي نسبة معقولة بالقياس الى الاخرى هي ايضا معقولة بالقياس الى الاولى ويقال له الاضافة **ح** اشتهر ان النقيض لكل شيء واحد اما اللازم المساوي له فمتعدد **د** للفاضل البهاري شك في التناقض بانا اذا وجدنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شيء فرفعه نقيضه وذلك داخل في الجميع بناء على الف فالجزء نقيض الكل وهو محال للزوم اجتماع النقيضين عند تحقق الكل۔ **فريدة** ثم بعد التخالف المذكور في القضايا المتناقضات ضروري ان تتحد في ثمانية اشياء كما تضمنه هذه الاشعار

در تناقض هشت وحدت شرط دان۔ وحدت موضوع و محمول و مكان

وحدت شرط و اضافت جزو و كل۔ قوت و فعل ست در آخر زمان

فان اختلفتا في احدى الوحدات لم تتناقضا۔ اما الفارابي فاكتفى بثلث وحدة الموضوع والمحمول والزمان وقيل بوحدة الموضوع والمحمول فقط وقيل ان البعض قنع بوحدة النسبة فقط ثم انك اذا تفهمت من هذا انه يكون في نقيض الضرورية واقسامها امكان ما يقابلها وفي الدائمة واقسامها اطلاق عام كما عرفت من انه لا بد في الموجهات الاختلاف في الجهة فلا يستصعب عليك استخراج التفاصيل بان النقيض للضرورية الممكنة العامة

قوله كما وجهة الخ كما في المحصورات والموجهات ١٢ قوله هذا في القضايا الخ اي التناقض القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذب الاخرى ولكن في الموجهات من القضايا فيزاد مع ذلك الاختلاف في الكم والجهة ١٢ قوله فالكلية عنده صادقة اي ان لكل شيء نقيض ١٢

وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية وللعرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية وللوقتية المطلقة الممكنة الوقتية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقتية وللمنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتشرة وقس على تلك البسائط نقيض المركبة الكلية والجزئية فاما الكلية فنقيضها نوع احد جزئيها والجزئية فنقيضها حملية مرددة المحمول بان تردد بين نقيضي محمولي الجزئين مع كل فرد من الموضوع كقولنا في نقيض بعض الجسم حيوان لا دائما كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان اما الشرطيات فيشترط في تناقضها بعد اختلافها مع اصلها كيفا وكما الاتفاق في الجنس اي الاتصال والانفصال والنوع اعني اللزوم والاتفاق والعناد فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة سالبة متصلة لزومية ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة سالبة منفصلة عنادية **فصل** العكس المستوي والمستقيم تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف اي القضية الحاصلة بعد التبديل ولا بد فيه مع الاصل اختلاف الكمية والجهة في بعض العكوس واتحادها في الآخر فالاصل اما ان يكون موجبة او سالبة فان كانت الاولى فهي كلية كانت او جزئية حملية او شرطية موجبة او غيرها بسيطة او مركبة تنعكس جزئية فان كان معها الجهة فالدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالخلف والافتراض والعكس اما الخلف فهو المشهور هناك ضم نقيض العكس مع الاصل بان يجعل نقيضه كبرى واصله صغرى لينتج محالا وهو سلب الشيء عن نفسه اما الافتراض فهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا ثم يحمل عليه عنوان المحمول ويجعله صغرى ثم يحمل عليه عنوان الموضوع ويجعله كبرى فينتج نتيجة مطلوبة وما قيل انه يفرض ذات الموضوع شيئا ويحمل عليه وصف الموضوع ثم يحمل عليه وصف المحمول لا يفيد مطلوبا الا ثانيا اما العكس فهو ان يعكس نقيض العكس ليلزم ما ينافي الاصل ثم الخاصتان تنعكسان حينية لا دائمة والوجوديتان والوقتيتان

قوله سلب الشيء عن نفسه نحو كل انسان او بعض الانسان حيوان بالضرورة او بالدوام فان لم يصدق علينا ليس بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان ليصدق لا شيء من الحيوان بانسان دائما ثم نضمه مع الاصل ونقول بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان ١٢

قوله لا يفيد مطلوبا الخ قال الفاضل البهاري ومثله بعد هذا التعريف بان نفرض ج الذي هو ب د فدب ودج فبعض ب ج فتلك النتيجة هي العكس المطلوب لكل ج ب فان هذا المثال ان كان ينتج المطلوب لكنه خلاف للمثل لانه قال يفرض ذات الموضوع شيئا ويحمل عليه وصف الموضوع ويحمل عليه وصف المحمول فعلى هذا يقال كل د ج وكل د ب ثانيا فاذا ثبت وصف الموضوع اولا ثم وصف المحمول ثانيا كما قال يكون هذا المثال موافقا للمثل لكنه لا ينتج المطلوب اي بعض ب ج بل يكون نتيجته بعض ج ب اما ما قلنا فهو ينتج المطلوب السابق ولعل المراد هو ١٢

والمطلقة العامة مطلقة عامة لعمومها عنهما اما الممكنتان فاختلف فى عكسهما كما ستعلم وان كان الاصل سالبة فالجزئية منها مطلقا لاتنعكس اصلا والكلية تنعكس كنفسها وان كان موجبة فالجزئية فلا تنعكس منها الا الخاصتان كنفسهما اما الكلية فالست منها تنعكس والتسعة لاتنعكس اما الاولى فالدائمتان تنعكسان دائمة عند المشهور وقيل ان الضرورية تنعكس كنفسها والعرفيتان العامتان عرفية عامة وقيل ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها والخاصتان عرفية لادائمة فى البعض اما الثانية فهى البواقى من الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات **فوائد ا** الخلف والعكس يستدل بها فى القضايا كلها اما الافتراض فلا يجرى الا فى الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها **ب** الخلف له معنى آخر سوى المذكور وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو جار هنا كما لا يخفى **ج** قد يثبت العكس ايضا بالتقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب **د ضابطة** عامة تشمل القضايا المنعكسة وهى ان كل قضية موجبة تنعكس جزئية والتى سالبة فما تنعكس منها تنعكس كنفسها ثم ان كانت موجبة فاتت فى عكسها ما هو اعم منها كما ثبت عن المشهور او نفسها كما قيل فى السبع المطلقة العامة الايجابية والدائمتين والمشروطتين السوالب والممكنتين الموجبتين كما قيل **ه** كل من قال بان الضرورية تنعكس كنفسها فقال بانعكاس الممكنتين كذلك ومن قال انها تنعكس دائمة فقال بعدم انعكاسهما مطلقا **و** لما كان عكس المنفصلات والاتفاقيات قليل الجدوى فلم نذكره **ز** قد جرى عادتهم بانهم لا يذكرون عكس الوقتيتين المطلقتين البسيطتين الموجبتين لا عمومهم **فريع** عكس النقيض تبديل نقيضى الطرفين مع بقاء الصدق والكيف عند القدماء او جعل نقيض الثانى اولا وعين الاول ثانيا مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف كما هو عند المتاخرين والمعتبر فى العلوم معناه الاول فاما الحكم الموجبات

قوله ضابطة عامة الخ اعلم انك اذا عرفت ان الاصل والعكس لا يختلفان كيفا اما كما فقد اختلفا حينا وقد لا يختلفان فيستخرج من هذا قاعدة كلية تسهل عليك استخراج العكس فى كل قضية وهى ان كل قضية موجبة كلية او جزئية شرطية او لا تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول نحو كل انسان حيوان - والقضية السالبة فعلى قسمين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تنعكس كما قيل وان كانت كلية فتنعكس كلية ثم هذه القاعدة الكلية فى غير الموجبات اما فيها فترد على ما سبق فى عكس كل موجبة بما هو اعم منها كما فصلنا من ان الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة مثلا وقس عليها غيرها لكن لما قيل ان الضرورية تنعكس كنفسها وهكذا غيرها فلذا فصل بقوله فى السبع وهى المطلقة العامة الايجابية والدائمة والضرورية السالبتان والمشروطتان السالبتان والممكنتان الموجبتان قوله الموجبات مطلقا الخ اى البسائط كانت ام لا فانها فى صحة النقيض وعدمها كما وغيره حكم السوالب فالموجبة الكلية تنعكس كنفسها والجزئية منها لا تنعكس والسالبة الكلية والجزئية تنعكس كالموجبة فى المستوى نحو لا شئ من الحجر بالانسان او بعضه فعكسه بعض اللاانسان بلا حجر ۱۲

مطلقا فههنا حكم السوالب في المستوي وحكم سوالبه حكم موجباته وطرقه طرقه **ب** في عكس النقيض شك مثل قولنا كل اجتماع
النقيضين لا شريك الباري صادق مع ان عكسه كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب **فريدة** الموصل
الى التصديق اما قياس او استقراء او تمثيل فالمؤلف من قضيتين يلزم لذاتهما قضية اخرى يسمى قياسا وحجة ودليلا
والقضايا التي تركب منها مقدمات ومواد واولها صغرى والثانية كبرى والقول الاخير نتيجة ومطلوبا
واول جزء المطلوب اصغر والثاني اكبر والمتكرر فيهما حد اوسط وهيئة تركيبها شكل واقترانهما كما وكيفا ضرب وقرينة
ثم الاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فشكل اول او عكسه فرابع او محمولهما فثاني او موضوعهما فثالث
ف اشهر تعريف لبعض ما ذكرنا بهذا النمط القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم منها قول آخر وموضوع
المطلوب اصغر ومحموله اكبر وما اشتملت على الاصغر صغرى وعلى الاكبر كبرى فالمآل واحد **فريدة** اعلم ان لكل
شكل شرائط لصحيح بها نتيجة فيشترط في الاول في غير الموجهات كون الصغرى موجبة وكبرى كلية والاشكال الباقية
تشترك في هذين الشرطين كليهما او احدهما فالثاني يشترك في الثاني فقط مع اختلاف المقدمتين كيفا والثالث
عكس الثاني والرابع تشترك فيهما بان يكون ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احدهما اما في الموجهات
فيزاد في شرط الاول والثالث فعلية الصغرى والكبرى غير مشروطة بجهة خاصة وفي الثاني احد الست كون
الصغرى ضرورية او دائمة او الكبرى من القضايا التي تنعكس سوالبها والصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او بالعكس
او ممكنها والكبرى احدى المشروطتين الخاصة والعامة وفي الرابع خمسة **فوائد** قالوا ان الاول بديهي
الانتاج فلا يستدل عليه لشيء اما غيره فيثبت بالخلف والافتراض والعكس اما الخلف فيجري في ضروب الثلثة
اما الافتراض فلا يجري في الكليتين من ضرب ما الا نادرا فلا بد فيما يجري فيه من وجود الموضوع واختلاف المقدمات
كما والعكس ثلثة طرق لعكس الصغرى او الكبرى او بمقدمتين فهو يجري في كل شكل بحيث يرتد الى الشكل سابق عليه
بالعكس المذكور **ب** النتيجة تابعة لاخس المقدمات ففي المركب من الموجبة والسالبة سالبة وفي الكلية والجزئية
جزئية والمركب من البرهاني وغيره ينتج غيره ومن المرجوح وغيره مرجوحا الا في الموجهات فالممكنة تنتج ضرورية

يشترط في الرابع بحسب الجهة خمسة امور ١ الموجبة المستعملة فيها فعلية ٢ انعكاس السالبة المستعملة فيها ٣ صدق الدوام على صغرى
الضرب الثالث او صدق العرفي العام على كبرى ذلك الضرب ٤ كون الكبرى في السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب
٥ كون الصغرى في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه العرفي العام ١٢ منه

مع الكبرى الضرورية فمن ثم كانت النتيجة فيهما في الشكل الاول والثالث كجهة الكبرى ان كانت كبرى غير الوصفيات
والا فكالصغرى بحذف قيد الضرورة واللادوام واللاضرورة عن النتيجة ان كان في الصغرى وان كان في الكبرى
فيبقى وفي الثاني يكون دائمة ان اشتمل على الدوام والا فكالصغرى المذكورة اما الرابع فقد يعرف حالها
في المطولات **ج** لما كان الرابع بعيد النتيجة جدا فاسقطه الشيخان عن الاعتبار **د** شك في انتاج الاول مثل
قولنا الخلاء ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس فان نتيجتها صحيحة وقد شرطوا ايجاب الصغرى ومثل قولنا
كل ما بدله معبود وكل معبود له عابد فينتج بعض العابد له عابد وبان النتيجة موقوفة فيه على كلية الكبرى وكلية الكبرى
موقوفة عليها فيدور **فصل ب** القياس ان اشتمل على النتيجة او نقيضها فهو استثنائي والا فاقتراني والآخر
ان تركب من الحمليات الصرفة فهو حملي والا فشرطي سواء تركب من الشرطيات المحضة مطلقا او منها ومن الحمليات
فوائد ا لا يكون الاستثنائي الا شرطيا لان اول جزؤها لا تكون الا شرطية والثاني استثنائية اي وضعية او رفعية
اما الوضعية فما يستلزم فيها وضع احد جزئيها اي ثبوته لوضع الآخر والرفعية ما يستلزم عدمها لعدمه **ب** يتركب
الشرطي من متصلتين او منفصلتين او مختلفتين او من شرطية وحملية وينعقد فيه الاشكال الاربعة والعمدة من
تلك الاقسام الشكل الاول الذي اشترك في مقدمتيه جزء تام وشرائط الانتاج وحال النتيجة فيه كما هو في الحمليات
فتنتج اللزوميتان لزومية مثلا **ح** في انتاج اللزوميتين في الشكل الاول شك للشيخ بانه يصدق كلما كان
الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي كلما كان الاثنان فردا كان زوجا
د في انتاج القياس الاستثنائي شرائط ا ايجاب القضية الشرطية **ب** كلية الاستثناء اي الوضع والرفع
ج كون المتصلة لزومية ان كانت فيه والمنفصلة عنادية ان لم تكن **ه** في المتصلة ينتج ثبوت المقدم ثبوت
التالي ورفعه لرفعه وفي المنفصلة ثبوت الكل لنفي الآخر وبالعكس كمانعة الجمع والخلو مثل دائما اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد **و** ههنا شك للفاضل الجونفوري وهو منع استلزام الرفع

قوله اما الوضعية الخ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فيكون النهار موجودا فان ثبوت الشمس يستلزم ثبوت النهار واذا قلنا
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس ليست بطالعة فلا يكون النهار موجودا فيكون رفعه مستلزما لرفعه ١٢ قوله والعمدة من
تلك الاقسام الخ لان الشركة الكاملة تفيد اتصالا كاملا وهي تحصل من الجزء التام ١٢ قوله وههنا شك للفاضل الخ اي في انتاج
المتصلة رفعه لرفعه فتحريره انك لا تسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم مطلقا وانما يكون كذلك لو كان اللزوم باقيا على
تقدير انتفاء الملزوم وذلك في حيز المنع فانه يجوز ان يكون انتفاء اللازم امرا محالا في نفسه واذا فرض لم يبق اللزوم على
تقدير وقوعه فان المحال جاز ان يستلزم المحال الآخر فعلى هذا يجوز ان لا يستلزم انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ١٢

الرفع بجواز استحالة انتفاء اللازم فاذا وقع انتفاء اللازم المحال لم يبق اللزوم معه فلا يلزم من رفعه وانتفائه
رفع الملزوم **فريدة** والقياس بقسميه ان تركب من قضيتين ونتيجة قياس آخر الى حصول المطلوب فمركب والا
فبسيط والمركب ان فصل وصرح فيه نتيجة كل قياس معه وتضم الى قضية اخرى فهو متصل النتائج وان لم تصرح فهو
مفصول النتائج وكلاهما ان ثبت المطلوب فيه بابطال نقيضه فهو خلف وان ثبت المطلوب بمقدمة اجنبية
فتسمى قياس المساواة ثم القياس باقسامه تنقسم الى خمسة مسماة بينهم بالصناعات الخمسة لان مقدماته واجزاءه
اما اليقينيات او لا فعلى الاول يسمى برهانيا وعلى الثاني جدليا او خطابيا او شعريا او سفسطيا فنفصلها و
ننظمها في سلكه ففيها خرائد الخريدة الاولى في البرهان واقسامه واحكامه فهو لمي ان كان الحد الاوسط فيه علة
للحكم في النتيجة ذهنا وخارجا نحو هذا خشب مسته النار وكل خشب مسته النار فهو محترق والا فاني سواء كان الحكم علة له
في الواقع مثل هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط او لم يكن بينهما علية اصلا كما يقال هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا
محرقة فهذه الحمى محرقة **ف** قد انكر الشيخ وشك في الآني بان العلم اليقيني بوجود ما له سبب لا يحصل الا
من سببه وبرهانه اللمي اما العلم بوجود ما ليس له سبب اما يحصل بالبداهة فلا يحتاج فيه الى دليل مطلقا ولا يحصل
اصلا فلا وجود للآني وانحصر البرهان في اللمي ثم البرهان باقسامه تنقسم الى اولي وفطري ومشاهدي (اي وجداني
او حسي) وحدسي وتجربي ومتواتري فكلها تتركب من القضايا اليقينيات البديهيات ابتدائية او بعد نظرتها تصير بديهية
تسمى تلك القضايا اصولا لها واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت فالاولي ما تركب من الاوليات التي يحصل اليقين
بها بمجرد النظر الى طرفيها والفطري ما تركب من الفطريات التي تسمى قياساتها معها فهي ما يجزم بها العقل بواسطة لازمة

قوله اما متصل النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفصول النتائج
نحو كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه ١٢ قوله والا فاني اي ان لم يكن الاوسط علة للحكم في الواقع بل يكون معلولا له ويكون الحكم علة له
كما هو في المثال المذكور فان تعفن الاخلاط علة للحمى والحمى ليست علة التعفن بجواز كونها بلا تعفن او يكون الاوسط والحكم معلولي ثالث فلم يكن علاقة
العلية بينهما كما هو في المثال الآخر فان الاشتداد غبا ليس علة للاحتراق ولا هو معلول له بل علتهما الصفراء المحترقة الخارجة عن العروق ١٢
قوله اولي الخ فما تركب من الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء والمشاهدات فاما ظاهرة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة و
اما باطنة كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وما تركب من التجربيات كمثل السقمونيا مسهل الصفراء وما تركب من الحدسيات نحو
نور القمر مستفاد من نور الشمس والذي يتركب من المتواترات كمثل المكة موجودة وما يتركب من الفطريات كقولنا الاربعة زوج ١٢
قوله بواسطة لازمة الخ اي القضايا التي حدودها ملحوظة معها بلا احتياج الى شئ غير حاصل بملاحظة الطرفين نحو الاربعة زوج
بواسطة انقسامها الى المتساويين ١٢

لا تغیب عن الذہن بعد ںحاذ الطرفین والمشاہدی ہو ما یترکب من المشاہدات التی یحکم فیہا بالقوی الظاہرۃ المسماۃ
بالحواس والباطنۃ المسماۃ بالمدرکات فالتی یحکم فیہا بالحواس حسیات وما یحکم فیہا بالمدرکات وجدانیات **ف**
الحواس کما ہی خمسۃ کک المدرکات وبعضہا تلک الا شعار الفارسیۃ بشنواز من نامہائے پنج حاس سمع وبصر است
وشم وذوق ومساس پنج دیگر مدرکات یاد گیر مشترک بعد ش خیالت کن قیاس - بعد آن وان فکر را
پس وھم را - پس ہمہ دان حفظ را یا ذ الحواس اما الحدسی فہو ما یشتمل علی الحدسیات المحکوم فیہا بالحدس وہو
انتقال الذہن الی المطلوب دفعۃ - والمجربی ما یترکب من المجربات التی یجزم فیہا بتکرار المشاہدۃ فما یحصل عقیب
شیٔ دائما او کثیرا فہو مسبب مجرب ذلک الشیٔ المفید لوجودہ وتعقبہ بہ سبب علۃ **ف ا** انا اذا اردنا تحصیل
شیٔ کالانسان فنتتبع ما یناسبہ فاذا اخرجناہ کالحیوان والناطق فتحصل لنا حرکۃ من التتبع الی الاخراج وتسمی التفتیش
ثم رتبناہ وہذہ حرکۃ ثانیۃ فمجموعہما عندہم فکر وحصول المبادی المرتبۃ دفعۃ حدس کما مر **ب** لا تجب المشاہدۃ
فی الحدسیات فضلا عن تکرارہا وقال السید ان المشاہدۃ واجبۃ کما فی المجربات لکن الفرق فیہما ان السبب والمؤثر
لوجود الشیٔ معلوم الماہیۃ فی الحدسیات ولا یکون کک فی التجربیات **ح** قیل ان المجربات والحدسیات لیستا
من الیقینیات ولعلہ الحق **د** قال بعضہم لیس الفرق بین الحدسیات والفطریات لعدم وجوب المشاہدۃ فیہما
اما المتواتری فہو ما یترکب من المتواترات التی ہی اخبار جماعۃ یستحیل توافقہم فی الکذب ولا تعیین عددہم
عوائدہا الجزئیۃ ا قیل یشترط التعیین عددہم فجعلہ البعض اربعۃ والبعض خمسۃ والبعض سبعۃ والبعض
عشرۃ والبعض اربعین والبعض خمسین وقیل ثلثمائۃ والحق ان یشترط فی وقوع التواتر ان یحصل
الرویۃ للمخبرین والا فلا بد ان ینتہی سلسلۃ الاخبار الی الذین رأوہ وانہ اذا ذہب السلسلۃ الی ما قبلہم فلا بد ان
یحصل التواتر فی کل مرتبۃ وان یکون فیہم من یستحیل کذبہ فی الخبر اذا لم یکن مجموعہم کذلک والا لا یصح تعریفہ
ویجوز توافقہم علی الکذب **ب** افضل التواتر ما اقر بہ الاعداء کلہم او بعضہم کفضل نبینا **ح** ان التجربیات
والحدسیات والمتواترات والمشاہدات لا تنہض حجۃ علی الغیر الا بعد مشارکتہ فیہا للمستدل **د** قال المحقق
والامام ان الیقینیات محصورۃ فی البدیہیات والمشاہدات **الجزئیۃ الثانیۃ فی الجدل** وہو المرکب من

قولہ دفعۃ حدس الخ ای انتقال الذہن الی المطلوب من المطلوب الی الاجزاء التی اخرجناہا الکان دفعۃ من غیر حرکتین فہو حدس ۱۲
قولہ لا یکون کک فی التجربیات الخ فان السبب فیہا معلوم السببیۃ مجہول الماہیۃ ۱۲

المشهورات وهي التي اجتمع عليها الاراء لمصلحة عامة كما في قبح الظلم او خاصة كقبح ذبح الحيوان عند الهنود
او رقة قلب خاص كصيده بلا فائده **فوائد** ا قيل انه تركب من المسلمات بين الخصمين **ب** لكل
قوم مشهورات مسلمات مخصوصات بهم **ج** الغرض من الجدل الزام الخصم وحفظ الرأي **الخريدة الثالثة**
في الخطابة وهي المركبة من المقبولات المظنونات من الذين يحسن الظن اليهم **فوائد** ا قيل انها تركب
من المظنونات مطلقا اخذت منهم اولا فيدخل فيها التجربيات والحدسيات والمتواترات الغير الواصلة
الى حد الجزم **ب** الغرض منها تحصيل احكام نافعة او ضارة في المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء و
الوعاظ **ج** من عد الماخوذات من الانبياء منها فقد غلط فانها يقينيات **الخريدة الرابعة**
الشعر وهو المولف من المخيلات التي تقع في الخيال فيتاثر بها النفس قبضا وبسطا وبغضا وسرورا هذا
عند القدماء اما عند المحدثين فهو كلام موزون مقفى ولا يجب عندهم التخيل فيه كما لا يجب الوزن والقافية
عند الاولين **فائده** الغرض من الشعر انفعال النفس ترغيبا وترهيبا **الخريدة الخامسة** في السفسطة
وهو المولف من الوهميات يخترعها الوهم فقط كقياس غير المحسوس على المحسوس او من المشتبهات بالصادقة
صورة كما يقال لصورة الحمار المنقوش حمار وكل حمار ناهق فهذا ناهق او معنى كاخذ الخارجيات مكان الذهنيات
وبالعكس **فوائد** ا الغرض منها تغليط الخصم والمغالطة اعم منها فانها تكون فاسدة صورة او مادة او كليهما
كما قالوا **ب** صاحب تلك الصناعة ان قابل الحكيم يسمى سوفسطائيا وهذه الصناعة سفسطة وان

قوله موزون الخ الوزن في الاصطلاح هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبهما في العدد والمقدار بحيث تجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوق ثم اختلفوا في الشعر فعند القدماء هو كلام مخيل يقتضي للنفس بسطا او قبضا ولم يعتبروا الوزن والقافية ولا الصدق ولا الكذب بل مجرد المحاكاة المفيدة للتخيل اذ المحاكاة لذيذة كالتصوير مثلا لانهم لم ينقل من القدماء اليونانيين شعر موزون بالاوزان العروضية اما عند المحدثين فالشعر عندهم كل كلام موزون متساوي الاركان مقفى ولم يعتبروا وجوب التخييل ولا شك ان الوزن ايضا موثر في النفس قبضا وبسطا ويوجب زيادة الاثر اذا كان مع التخييل ١٢

قوله او معنى الخ كقولنا الجوهر موجود وكل موجود في الذهن قائم به وكل قائم به عرض فينتج ان الجوهر عرض فقد اخذ الخارجي مكان الذهني فان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورته اما اخذ الذهني مكان الخارجي فكقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث امر ذهني اخذ مكان الخارجي فحكم عليه اذ الحادث الخارجي مسبوق بالعدم لا الذهني ١٢ منه

قوله والمغالطة اعم الخ كقولنا الانسان له شعر وكل شعر ينبت من محل فينتج الانسان ينبت من محل فهذا القياس فاسد لعدم كونه على هيئة شكل من الاشكال لعدم تكرر الاوسط لفساد الهيئة او لفساد الهيئة مع فساد المادة كالانسان حيوان والحيوان جنس فينتج الانسان جنس فانه وان كان شبيها بالصحيح لكنه لفوات شرط الكلية في الكبرى غلط غير صحيح او لفساد المادة كاخذ المشتبهات بالصادقة كما مر في صورة الحمار على الجدار فيقال له ناهق فان اشكاله صحيح صورة لكنه غلط مادة كما قالوا والحق ان فساد المادة لا يكون وحده الا بفساد الصورة وغيره كما لا يخفى ١٢ منه

قابل الجدلي فمشاغبي وهذه مشاغبة وعلى التقديرين ان صاحبه يغالط وربما لم يميز الاوليات منها بل تلتبسان عنده ولذا ترى اكثر الناس منهمكا في الاوهام الباطلة مدة عمرهم **فريع** الاستقراء وهو الحكم على كل فرد لوجوده في اكثر جزئياته ولا يفيد اليقين بل يفيد الظن لجواز التخلف في البعض ولما كان الظن تابعا للاعم الاغلب فيتعدى الحكم من الاكثر الى الكل **ف** في الاستقراء وتبعية الظن للاغلب تشكك للامام بانه اذا فرض في البيت ثلثة اثنان مسلمان والواحد كافر ولا تعلم باميا بهم فكل من تراه فهو مظنون الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية ومظنون الكفر على فرضنك فانك اذا رايت الاثنين تظنهما مسلمين والباقي كافرا وهذا جار في كل واحد مع الآخر فلو كان الاستقراء صحيحا للزوم اجتماع المتنافيين **فريع** التمثيل هو اثبات الحكم للجزئي لوجوده في جزئي آخر بسبب مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا ايضا والمقيس عليه اصلا والمقيس فرعا والمشترك علة جامعة ولاثبات ان المشترك يكون علة للحكم المذكور طرق النص والاجماع والمناسبة والدوران والترديد لكن الاخيرين عمدتان فيه فالتفوا عليهما ومقصد الاول ظاهر اما الدوران فهو ان يدور الحكم به وجودا وعدما بانه اذا وجد المشترك وجد الحكم واذا فقد فقد والقدماء يعبرون عنه بالطرد والعكس اما الترديد المسمى بالسبر والتقسيم فهو ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها لتعيين البعض الباقي للعلية وهو ايضا يفيد الظن كالاستقراء **ف** قالوا ان الدوران دليل مائية لكون المدار اعني المشترك علة للدائر اي الحكم **ف** يرد على الدوران ان بين الجزء الاخير من العلة التامة ومعلولها وبين شرط ومشروطه دورانا وان الجزء الاخير والشرط مدار للمعلول والمشروط وليسا

قوله ومقصد الاول ظاهر اما النص فالاجماع فكمثل الاسكار فانه امر مشترك في تحريم الخمر والنبيذ وغيرهما فيحرمان بالنص والاجماع والمناسبة اي كون الوصف بحيث يكون ترتب الحكم عليه متضمنا لجلب النفع او دفع الضرر كما يقال ان الصوم مشروع كمثل الزهد والامساك عن المحارم فانها مشروعات لعلة مشتركة وهي كسر القوة الحيوانية وكسر القوة الحيوانية جلب نفع شرعي وهكذا ١٢ اما الدوران اي ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية وجودا وطردا بانه اذا وجد الوصف وجد الحكم وعدما وعكسا بانه اذا عدم الوصف عدم الحكم كترتب حكم الحرمة في الخمر على الاسكار فانه ما دام مسكرا فهو حرام واذا زال عنه الاسكار زالت حرمته اما الترديد بان يفحص اوصاف الاصل اولا ثم يردد بان علة الحكم هل هو هذه الصفة او تلك الصفة ثم نبطل ثانيا كل صفة حتى يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر والنبيذ وغيرهما اما اتخاذها من العنب او الميعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذلك البواقي فتعين الاسكار ١٢ منه

علتان لعاو يرد على الترديد بان حصر العلة فى الاوصاف المذكورة ممنوع فيجاز ان يكون العلة غير ما ذكر

فريدة اجزاء العلوم ثلثة الموضوع وقد عرفته والمبادى التى يتوقف عليها فهم المسائل فهى الكانت تصورية فتكون اما حدود الموضوعات في تعريفاتها او تعريف اجزاء الموضوع او جزئياته او اعراضه والكانت تصديقية فهى اما بينة بديهية فتسمى علوما متعارفة او نظرية فان اذعن بها المتعلم بلا دليل بحسن ظنه بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها بالشك فهى مصادرة والثالث المسائل وهى القضايا والقواعد التى مجموعها يسمى علما

فوائد **ا** قيل من عد للعلم ثلثة اجزاء فقد اخطا لان العلم هو المسائل فقط فكل واحد منها اجزائه والموضوعات والمبادى فهى الخوارج والوسائل الى ادراك المسائل **ب** في كون الموضوع جزءا واحدة للعلم نظر بانه ان اريد به ان تصور الموضوع جزء له فهو من المبادى والمقدمات للشروع والمقدمة من الخوارج وان اريد به تصديقية فهو ايضا من مقدمات الشروع لا من اجزائه **ج** ان القدما يذكرون فى مبادى الكتب ثمانية اشياء تسمى رؤسا ثمانية وهى الغرض والمنفعة ووجه التسمية والمؤلف وانه من اى جنس من اجناس العلوم العقلية والنقلية وانه فى اى مرتبة ليقدم على ما يجب تقديمه والقسمة اى التبويب وانحاء التعليم **د** قيل ان الغرض عين المنفعة وهو الحق. اما عند التحقيق والنظر الدقيق فليس بحق الا ترى الى افعال الله سبحانه فهى ليست معللة بالاغراض لكنها مشتملة على المنافع والحمد لله على جزيل نعمائه والصلوة والسلام على انبيائه واصفيائه قد حصل الفراغ من تلك الرسالة المسماة بالفرائد البهية فى المسائل المنطقية فى الجمادى الاول سنة خمس وتسعين و مائتين والف بعد الهجرة النبوية +

قوله اما حدود الخ لان يكون من اقسام التصور فيتوقف عليه اما توقف مسائل العلم على تعريف موضوعه لانه اذا لم يعرف موضوع العلم ولواحقه واجزائه التى تتميز بها العلم من الاخر فكيف تتميز مسائل العلم من مسائل العلم الآخر كما يتوقف مسائل الحكمة الطبعية على تعريف الجسم واجزائه مثلا لانه اذا لم نعرف اياه فكيف لنتفهم مسائل الحكمة المذكورة كمن الخلاء والملاء والحركة والسكون وغيرها فلذا يذكر فى اوائل كتب الحكمة تعريف موضوع الحكمة الطبعية وهو الجسم وقد عرفته بانه جوهر قابل الابعاد وتعريف جزئيها وهما الهيولى والصورة او جزئياته كجسم الجسم التعليمى وتعريف عوارضه كالحركة والسكون وغيرها مما يتوقف على التعريف عرفان المسائل كك فى المنطق يذكر فى اوائله لتعريف موضوعه المعقولات الثانية وتعريف البديهية والنظرية والجنس والفصل وغيرها من جزئياته والكانت تصديقية فتكون اما نظرية او بديهية فالكانت بديهية فتسمى المبادى البديهية علوما متعارفة كقولنا فى علم الهندسة المقادير المساوية لشئ واحد متساوية فعلى عرفان تلك القاعدة المتعارفة يتوقف اكثر مسائل ذلك العلم وحيث منها لما لا يخفى على من نظر اليها وان كانت نظرية واذعن بها المتعلم عن المعلم بحسن ظنه به فسميت اصولا موضوعة كقولنا ان يصال الخط المستقيم بين النقطتين جائز ١٢ قوله وهى الغرض الخ اعلم ان الغرض والغاية من علم المنطق صيانة الذهن

من الخطاء في الفكر اما وجه تسميته بالمنطق فان النطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو ادراك الكليات وهذا العلم يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك الاستحكام اما المولف لقوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم ارسطو فقد دونها بامر سكندر ولهذا لقب بالمعلم الاول قيل ان المنطق ميراث ذي القرنين ثم بعد ذلك نقل المترجمون في ملك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب ثم هذب التراجم والقب بالمعلم الثاني الحكيم ابو نصر الفارابي وبعد اضاعة كتب ابي نصر فقد جددها الشيخ علي بن سينا اما ان المنطق من اي جنس من اجناس العلوم العقلية والنقلية فان الحكمة ان فسرت بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه فيكون المنطق خارجا منها اذ ليس فيه الا المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور والتصديق وان فسرت بالعلم باحوال الموجودات ويخرج فقط الاعيان من تعريفه فيكون من الحكمة النظرية المبحوث فيه عما ليس وجوده بقدرتنا اما مرتبته من حيث التقديم والتاخير ففي هذا الزمان ينبغي ان يقرأ بعد تعلم العلوم الفقهية والنقلية والادبية اما القسمة فقد عرفتها انه منقسم الى التصورية والتصديقية والى اقسامها اما انحاء تعليمه ليحق الحق ويبطل الباطل فكثيرة وقد فصلها البعض بثلثة التقسيم والتحليل والتحديد بان يقسم او يحلل او يحد مسئلة من مسائله مثلا بان يفهم المتعلم ويحصل الموقوف له على الحق ۱۲ منه

تقريظات

صورة ما كتبه تقريظا من علماء اهل السنة والجماعة الحبر العلامة والذكي الفهامة العالم الجليل والاشمل النبيل النحرير الاواه المولوي السيد كلب علي شاه رحمه الاله

حبذا ما نمقه المحقق الكامل ✦ والمدقق الفاضل ✦ المعتمد عليه الاناما ✦ الحبر الذكي ✦ والنحرير الملي ✦ البدل الذي ليس له بديل ✦ والقرم الماجد الذي ليس له عديل ✦ المحلي بالزين ✦ والبري من الشين ✦ المولوي السيد عباس حسين ✦ ادام الله افاداته تسلغلغه بين الشرقين ✦ بعبارات رائقة ✦ وايرادات فائقة ✦ جيدة المباني سهلة المعاني ✦ كانه سلم للمبتدي ✦ وسلم للمنتهي ✦ فانها لآلي منثورة ✦ وفرائد منثورة ✦ مغنية الطلاب ✦ ومنفعة لذوي الالباب ✦ لاسيما ما اورده من مطالب جديدة ✦ في مواضع عديدة ✦ كما في الجزئي والجزء والقضية وغيرها من مضامين ما ليكثر ما في الشرطية فلعمري ان هذه رسالة تتعجب الابصار ✦ وتبهر مطالعتها الافكار ✦ وما نظرت عديلها الانظار ✦ والحمد لله الواحد القهار والصلوة على رسوله المختار ✦ وآله الابرار وصحابه الكبار وازواجه الطاهرات امهات المومنين من المهاجرين والانصار

انا الجاني المستقيم التاه السيد كلب عليشاه

صورة ما كتبه العالم النحرير والكامل الخبير المحقق المدقق البحر اللوذعي الذكي الالمعي الجناب الحاج السيد السند المولوي تفضل حسين صاحب المرحوم

باسمه سبحانه

هذه رسالة عجيبة + وعجالة غريبة + محتوية من المسائل المنطقية على اصولها وفروعها فانها في الظاهر متن متين وفي الحقيقة شرح مبين + مع ايجاز الفاظها كاشفة للمعاني الدقيقة + ومع الاختصار حاوية للمطالب الرشيقة + ما رايت مثلها انيق المعاني + ولا شرحا موجز الالفاظ والمباني + فهي مغنية ومريحة عن اغلاق السلم + ومسهلة ومريحة لاشكال السلم + وقد اجاد فيما افاد + وفاز بالمراد مصنفها المنقح الاديب + البارع اللبيب + الفائز من النصيب بالمعلى والرقيب العالم الالمعي الفاضل اللوذعي المقتفي لاعلى مراتب الدارين المولوي السيد عباس حسين صاحب حباه الله بما تقر به العين وصين عن عين الكمال بمحمد وآله خير آل فانه فاق الاقران وابناء الزمان كيف لا وهو ابن صدر البحر الزاخر والمكمل وبل من الهطل الماطر + ابن القمقام النحرير والاعلم الكبير + في الآفاق شهير + فريد العصر وحيد الدهر العالم الرباني والقطب النوراني الذي كشف الرين في العالم عن المعالم + لا تاخذه في الله لومة لائم لا ند له في العلوم ولا نديد لا سيما في القرأة والتجويد لم ار مثله في حماية الدين واحياء مراسم سنة خير المرسلين هادي السبل استاذ الكل جناب الحافظ القاري المولوي السيد جعفر علي صاحب ظله العالي مد الايام والليالي - اللهم احفظهما عن فتنة الاشرار بحق محمد وآله الاطهار +

كتبه بيده الوازرة السيد تفضل حسين صانه الله عن الشين والمين ووافق كتابه بمنه يوم الدين بحق المصطفى والمصطفين يوم الاثنين هو الرابع والعشرون من شعبان سنه ۱۳۰۵ هجری

صورة ما كتبه العالم القمقام والبحر الطمطام الحكيم الفلسفي الالمعي اللوذعي الفريد الذي ليس له نديد الاديب الطبيب والكامل الحبيب الاريب المولوي السيد كرامت حسين صاحب بیرسٹر ایٹ لا دام الله افاداته

نحمدك اللهم على ما انعمت علينا بالبصائر والابصار ۔ ونشكرك لما فضلتنا بالنطق التام للاخبار والاستخبار انت الذي حسن آلاءك عندنا بما آتيتنا من عقول فاصلة بين الحق والباطل ۔ وجل نعماءك علينا بما شددت ازرنا برسل بعثتهم بالمعجزات والدلائل ۔ سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت نفسك وصل اللهم على خاتم النبيين الذي اصطفيته من جرثومة الكرم ۔ وارسلته الى جميع الامم وعلى آله مصابيح الظلم ۔ ومعادن الحكم ۔ اما بعد فاني استيقن من جاس خلال نهر الوجيزة التي رام مصنفها النحرير الفريد الوحيد ان ياتي بمثل السلم في قلة اللفظ وكثرة المعنى وان يزيد عليه فيما يحتوي من المسائل المنطقية والاصول الحكمية وان يميزها من اخواتها بالمنفردات المختصة به والتدقيقات الصادرة منه انه لقد وافق صنعة ارادته ۔ واصاب سهمه غرضه لقد صارت اعلى درجة من السلم في الوجازة والتنقية وفي جميع مهمات المسائل الاصلية والفرعية وكيف لا وهو عباب العلم الزاخر ۔ وسيف الكمال الباتر ۔ واحسن الوجيزة سوف تمحو السلم عن القلوب ۔ ولتواريه في سترات الغيوب ۔ وحان ان تاخذها العلماء وسيلة الى المنطق وتحصيله ويستبدلوها بالسلم في حفظه وتكميله وان فعلوا ذلك لربحت تجارتهم اذ يعتاضون من الغث السمين ومن الخشلب الدر الثمين ۔

كتبه عبده الفاني كرامت حسين ۲۹ اپریل سنہ ۱۸۴۴ عیسوی

غلطنامہ فوائد بہیہ فی المسائل المنطقیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱	۴	منطقُ	منطقَ	۱۲	۸	خنبر	خبر
۱	۴	سائل منطقیہ	المسائل المنطقیہ	ایضاً	۱۰	عقد	مثل عقد
۴	۲	معرف اسبل	معرف السبل	۱۳	۲۰	فاشرکتہ	فالشرکتہ
ایضاً	۱۱	فلیصفو	فلیصفوا	۱۴	۲	السلبتہ	السلبیتہ
۴	۱۶	ماالحاضر	بالحاضر	۱۴	۱۷	نبقائص	بنقائض
۴	۲۰	جما و ضاح	جمعہ او ضاح	۱۴	۲۱	مجتمعان	مجتمعان
۴	۲۱	جمع ا	جمیع ما	۱۵	۱۶	ملک	تملک
۴	۲۲	بایدرک	ما یدرک	ایضاً	۱۶	موجوان	موجودان
۵	۱۰	تصور	التصور	۱۵	۱۶	مقولانی	مقولاتی
۵	۱۶	فتحدان	فیتحدان	۱۵	۱۶	ذالاول	والاول
۵	۱۷	مالبداہتہ	بالبداہتہ	۱۶	۱۳	ماتحتہ	ماتحتہا لنوع لہا
۶	۱۰	الملاحطۃ	الملاحظۃ	۱۷	″	متناکتہ	متنازلۃ
۶	۱۳	مان	بان	۱۸	۳	قال	فقال
۷	۱۱	مرتیتہ	مرتبہ	۲۲	۳	تلفظہا	تلفظہا
۸	۶	التضدیقی	التصدیقی	۲۳	۴	وعنہ	وعند

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٩	٥	عند النجاة	عند النحاة
١١	٣	والمعرف	والمعرفية
١١	٤	الاول	الاوّلُ
١١	٨	غيشا	غيشا
١١	١٣	اقربائك	اقربائك
٢٩	١٧	جزئي للممكنة	جزئي الممكنة
٣٠	١٧	معتبر	مُعتَبَر
٣٣	١٧	عاسه	عكسه
٣٤	١٨	موجبة كلية	موجبة
٣٥	٢٠	فتزو على ما سبق	فتزاد على ما سبق ان تاتي
٣٥	٥	جزء المطلوب	جزء المطلوب
٣٦	٢٣	انتفاء اللزوم	انتفاء اللازم
٣٨	١١	ان للمجربات	ان المجربات
٣٩	٢٤	نفساد الهئية	نفساد الهيئة
٤١	١٨	سائل العلم	مسائل العلم

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٢٣	١٤	المشثق	المشتق
٢٥	٩	جزئيية	جزئية
٢٧	٢	فمالم تجب	فما لم تجب
٢٨	٩	وجويا	وجوبا
٢٩	١٢	لتلازفهما	لتلازمهما
٣٠	١١	على الااخر	على الآخر
٣١	٢٣	اوغيره	اوغيره مثلا
٣٢	١٧	وقدرت لا	وقدرلا
٣٣	١٩	فنعكس	فتنعكس
٣٣	٢٢	السالبنانا	السالبتان
٣٤	٢١	من الجزء التام	من الجزء التام
٣٧	١٠	في الاقي	في الآتي
٣٨	٤	عوائدها الجزبية	الفوائد الجزئية
٤١	١٥	الجمادي الاول	الجمادي الاولى
٤١	٢٠	زهوالجهم	وهو الجسم